جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم التسيير التخصص: تسيير استراتيجي

قيود الاستثمار الأجنبي في الجزائر

مقدمة من طرف الطالبان:
مبارك محمد
زبشي خالد

-

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	منصوري خيرة مونية	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم
مقررا	بن علي عائشة	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم
مناقشا	برجي شهرزاد	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة "بن علي عائشة"على مجهوداتها ونصائحها وعلى صبرها معنا لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.

ونشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

إهداء

الطالب الأول

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفـ اح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبى الكريم أدامه لي.

إلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا.

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى كل الأصدقاء الأحباب من دون استثناء.

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج.

.

الإهداء

الطالب الثاني

نهدي هذا العمل الى العائلة الكريمة
و الى أصدقائنا و اساتذتنا عبر المشوار الدراسي
و الى دفعة ماستر تسيير استراتيجي دولي
2020/2019

فهرس المحتويات

الفهرس ..... **I - III**

كلمة شكر

إهداءات

المقدمة العامة 1

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي **8**

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه..... **8**

الفرع الأول: **المقصود بالاستثمار الأجنبي** 8

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي..... 16

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي الغير مباشر وأهميته..... **21**

الفرع الأول: المقصود بالاستثمار الأجنبي غير المباشر..... **21**

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي غير مباشر..... **22**

المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي..... **24**

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي على الدولة المصدرة **24**

الفرع الأول: **الأثر على التجارة**..... 24

الفرع الثاني: **الأثر الاستثمار الأجنبي على العمالة**..... 25

الفرع الثالث: **أثر الاستثمار الأجنبي على الإيراد الضريبي**..... 26

المطلب الثاني: **أثر الاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة**..... **26**

الفرع الأول: **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل التكنولوجيا**..... 26

الفرع الثاني: **أثر الاستثمار الأجنبي على العمالة** 27

الفرع الثالث: **أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات** 29

خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني: مكانة الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر..... **33**

المطلب الأول: تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر..... **33**

الفرع الأول: **قوانين ما قبل فترة الإصلاحات**.....33
الفرع الثاني: **قوانين ما بعد الإصلاحات**.....34
المطلب الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر.....38
الفرع الأول: **الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر**.....38
الفرع الثاني: **الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص**.....40
المبحث الثاني: المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي في الجزائر وتقييمه.....**42**
المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.....**42**
الفرع الأول: **المناخ الجغرافي والطبيعي**.....42
الفرع الثاني: **المناخ الاقتصادي**.....43
الفرع الثالث: **البنية التحتية للمواصلات والاتصالات**.....44
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.....45
الفرع الأول: **التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر**.....45
الفرع الثاني: **التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر**.....46
خلاصة الفصل.....52

الفصل الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: المعوقات المؤسساتية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.....**56**
المطلب الأول: المعوقات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.....56
الفرع الأول: **القيود التشريعية**.....56
الفرع الثاني: **القيود الإجرائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**.....**61**
المطلب الثاني: المعوقات التمويلية.....62
الفرع الأول: **ضعف الأنظمة التمويلية للاستثمار الأجنبي**.....63
الفرع الثاني: **قلة الإعانات والمساعدات المالية الداخلية والدولية**.....**65**
المبحث الثاني المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.....**67**
المطلب الأول: معوقات الانطلاقة الاقتصادية الجديدة.....**67**
الفرع الأول: **إشكالية العقار الصناعي القديم والقيود الإدارية**.....67
الفرع الثاني: **الإدارة الجبائية والقروض البنكية**.....69
المطلب الثاني: أهم التحديات الاقتصادية.....**70**

الفرع الأول: **عدم مواكبة الأنظمة الجزائرية للتحولات الاقتصادية العالمية** 70
الفرع الثاني: **برنامج الخصخصة والقطاع الموازي** 70
المطلب الثالث: **اهم الحلول والمزايا التي تضعها الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية**.....73
الفرع الأول: **المجلس الوطني لتطوير الاستثمار (CNI)** **73**
الفرع الثاني: **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI)** **73**
الفرع الثالث: **الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)**.....**74**
خلاصة الفصل **75**
الخاتمة العامة **66**
قائمة المراجع.....**70**

المقدمـــــة العامة

أ. تمهيد:

إن التحولات الاقتصادية التي حدثت في العقدين الأخيرين مثل سقوط حائط برلين وتفكيك النظام الاشتراكي والإتحاد السوفيتي خاصة وظهور مصطلح العولمة وكذلك هيمنة المؤسسات العالمية على جميع الدول وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأخيرا المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى مؤسسات أخرى لها ارتباط وثيق بالمؤسسات السابقة وموجودة في أغلب دول العالم جعلت العالم كله في فلك واحد هو النظام الرأسمالي أو ما يسمى باقتصاد السوق.

في ظل هذه الظروف فإن جميع دول العالم سواء كانت المتقدمة أو النامية تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب، وهذا نظرا لما تحققه هذه الاستثمارات من عوائد على الدول المضيفة وهذا في ظل التحولات المعروفة باسم العولمة ، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الأخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبتت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عن هذه القروض، فأصبحت غالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد أقساط هذه القروض.[1]

تعتبر هذه الاستثمارات ظاهرة حديثة في الدول النامية ،إذ لم يكن مرغوبا فيها باعتبارها مجالا حيويا يرتبط بصفة مباشرة بالملكية، وقد كانت الدول مركزية التخطيط تذكر الحق في الملكية الخاصة وترفض إمكانية الاستثمار الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا ، بل وكان عدد منها يرتاب أمام الملكية الأجنبية باعتبار أنها تمثل ظاهرة استعمارية ، أو شكلا من إشكال المساس بسيادتها على ثرواتها الطبيعية ونشاطها الاقتصادي ، لكن بعد الأزمات الاقتصادية التي عرفتها هذه الدول ، غيرت نظرتها العدائية للاستثمار الأجنبي ، حيث أصبحت تبذل جهودا من اجل استقطابه عليها وتوفير المناخ الملائم له وهذا التطور صاحبه تطور قانوني في مجال الاستثمار، تأثرت به العديد من الدول ومن بينها الجزائر، إلا أن تأثرها كان متأخرا، بحيث أنها لم تثق في الاستثمار الأجنبي إلا في التسعينات بعد انهيار أسعار البترول، أين ترسخ الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بمساهمة الاستثمار الأجنبي، واعتمدت على نظرية حديثة تنطلق من قاعدة قبول الاستثمار النافع فقط الذي ينمي الدول المضيفة فرغم الترسانة الكبيرة من القوانين والتحفيزات والمزايا التي أصدرتها الجزائر في مجال الاستثمار بهدف جذب رؤوسا الأجنبية للاستثمار في الجزائر غير أن هناك العديد من العوائق والقيود والعقبات التي تحد من مستوى تدفقاته بالجزائر[2].

---

[1]-بولعيد بعلوج : معوقات الاستثمار في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة – الجزائر ، عدد 04

[2]- حبيبة عبدلي: أستاذة محاضرة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عباس لغرور (خنشلة) –الجزائر العوائق القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر مجلة الحقوق والحريات العدد الثالث ديسمبر 2016 .

ب. الإشكالية:

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة اشكالية البحث على النحو التالي:

-ماهي أهم القيود التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي وتحول دون تحقيق هدفه؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

_ما هو الاستثمار الأجنبي؟ وما هي آثاره؟

_ماهي مكانة الاستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل نجاحه؟

_ماهي اهم العراقيل والمعوقات للاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

_ماهي اهم الحلول والاقتراحات والمزايا والإمكانيات التي تمنحها الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؟

ت. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية يتم وضع الفرضيات التالية:

_يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة تمويل دولية له آثار على اقتصاديات الدول المضيفة.

_ تعتبر مكانة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ذات أهمية كبيرة وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري المتاح وتهيئة الأوضاع والضروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

_تعتبر المعوقات المؤسساتية والاقتصادية من بين القيود والعقبات التي تحد من مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

_تملك الجزائر قدرات وإمكانيات ما يمكنها من مواجهة كل التحديات والعقبات والقيود التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي من خلال الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار.

ث. أسباب اختيار الموضوع:

تكمن الأسباب التي دفعتنا لمعالجة هذا الوضع محل الدراسة في النقاط التالية:

_الاستثمار الأجنبي يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش مرحلة تحولات اقتصادية؛

_معرفة العراقيل والحواجز التي تعترض نجاح السياسة الاستثمارية والعمل على إيجاد الحلول للازمة للحد منها؛

_معرفة مدى فعالية الحوافز والامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب؛

_الرغبة والميول الشخصي في تناول هذا الموضوع؛

_المساهمة في إثراء موضوع الدراسة، خاصة وان الدراسات التي تناولت عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل تشجيعه قليلة جدا.

ج. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه:

-يساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام في الجزائر باعتباره خطوة أساسية لتكييف الاقتصاد الوطني مع العالمي، من خلال الانتقال المحكم إلى اقتصاد السوق، كما له أهمية بالغة في توسيع الشراكة والتعاون الدولي في إطار العولمة الاقتصادية، وتكريس العلاقات الاقتصادية بين الدول؛

-يعتبر أحد أهم عوامل التنافسية في الأسواق والاقتصاديات العالمية.

ح. أهداف الدراسة:

نحاول من خلال عدة الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- بلورة التفسيرات حول الاستثمارات الأجنبية.
- تتبع مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ميدان تشجيع الاستثمار الأجنبي من إصلاحات هيكلية وقانونية ومالية ....إلخ.
- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات ووضع إستراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس باقي الدول في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- معرفة العوائق التي تحول دون المستثمر الأجنبي وسبل مواجهتها.

خ. المنهج المتبع:

لمعالجة موضوع هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار انه يقوم بوصف وتحليل الظاهرة المدروسة على ارض الواقع بشكل مركز وبكافة تفاصيلها، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء بعض النصوص القانونية.

د. الدراسات السابقة:

في حقيقة الأمر لم نفلح إلى حد كبير في إيجاد عدد كبير من الدراسات السابقة المعالجة لعوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل تشجيعه:

_ غويني العربي، واقع وأفاق الاستثمار في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة الماجستير الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2000-2001؛

_ لعماري وليد، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011.

م. تقسيمات الدراسة:

لدراسة عوائق وقيود الإستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل تشجيعه ، ومن اجل اثراء الدراسة وتحليل الأشكالية المحددة ، ارتأينا تقسيم هذا الموضوع الى خطة خلاثية الفصول وثنائية المباحث الموضحة ادناه،

-الفصل الأول: تضمن هذا الفصل الإطار النظري للإستثمار الأجنبي ، حيث خصص المبحث الأول الى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي والمبحث الثاني حول آثار الاستثمار الأجنبي .

-الفصل الثاني : تضمن هذا الفصل الثاني مكانة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، حيث خصص المبحث الأول حول واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر والمبحث الثاني المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي في الجزائر

-الفصل الثالث : تضمن هذا الفصل الثالث عراقيل الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، حيث خصص المبحث الأول المعوقات المؤسساتية للاستثمار الأجنبي في الجزائر والمبحث الثاني المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

ذ. صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا الموضوع ما يلي:

_ إغلاق جميع المكتبات الجامعية في جميع الولايات نتيجة الوضع الاستثنائي في فترة انجاز العمل؛

_ قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع بشكل واضح؛

_ قلة الدراسات الميدانية في الموضع وتعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة؛

_ أسباب وظروف استثنائية بسبب أو نتيجة المرض (كوفيد 19) المنتشر في العالم خاصة الجزائر وبالتالي إلغاء كل وسائل النقل الخ.....

الفصل الأول

الإطار النظري

للإستثمار الأجنبي

تمهيد:

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول ,وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية , حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين[1] , باعتباره أهم أوجه النشاط التجاري في واقعنا المعاصر, ذلك أنه يتمتع بدور كبير على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة للاستثمار, والقناة التي يتدفق عبرها رأس المال , والخبرة الفنية والعملية , فالاستثمار الأجنبي يعد حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء[2]

وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي (مبحث أول)، آثار الاستثمار الأجنبي (مبحث ثاني).

[1]-صياد شاهيناز: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) , مذكرة الماجستير,كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ,جامعة وهران ,الجزائر,2012-2013,ص 9.

[2]-ليندا جابر: القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الأجنبي ,المؤسسة الحديثة ,لبنان ,2014,ص 7

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي

يتناول الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي مجموعة من المداخل, التي نحاول من خلالها تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه, كما هو مبين أدناه:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه

سنتناول من خلال هذا المطلب تعريف الاستثمار الأجنبي (فرع أول), ثم التطرق إلى أنواعه(فرع ثاني),

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى تعريف الاستثمار الأجنبي من الجانب الاقتصادي والقانوني (أولا) ومن جانب الاتفاقيات الدولية (ثانيا) , ثم التطرق إلى تعريف المستثمر الأجنبي (ثالثا) , كما هو موضح أدناه :

أولا: التعريف الاقتصادي والقانوني للاستثمار الأجنبي

تتعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي سواء من طرف اقتصاديين أو قانونيين , فمنهم من توسع في مفهومه ومنهم من ضيقه , ويتطرق إلى التعريف الاقتصادي ثم التعريف القانوني , مثل ما هو مبين أسفله :

1-المدلول الاقتصادي للاستثمار الأجنبي :

لم نلاحظ فكرة الاستثمار الأجنبي بالعناية الكافية من قبل فقهاء القانون ,على الرغم من أهميتها , إلا في الخمسينيات من القرن الماضي , في الوقت الذي شغلت فيه اهتمام الاقتصاديين , الذين عرضوا لتعريفات اقتصادية متعددة له لعل من أهمها ما يأتي :[1]

-قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التعريف التالي للاستثمار الأجنبي "كل شخص طبيعي , كل مؤسسة عمومية أو خاصة كل حكومة , كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما [2]بينهم كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها , هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان

[1] - محمود السامرائي دريد:الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات , مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,لبنان ,الطبعة الأولى ,2006 ,ص48

[2]- نادية والي : النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية , أطروحة دكتوراه ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة موارد معمري –تيزي وزو –الجزائر,2014 -2015 ,ص11

لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي المباشر , ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي".[1]

-ويقصد بالاستثمار الأجنبي: "توجيه جانب من أموال المشروع, أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية" [2]

-كما أن الاستثمار الأجنبي هو:" استخدام مدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع, والخدمات, والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة, أو تجديدها"[3]

-كما أن الاستثمار الأجنبي على أنه : "تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة أجنبية , بهدف الاستفادة من مزايا معينة , أو تحقيق أهداف معينة , وذلك عن طريق اقتناء الأموال الحقيقية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر, أو اقتناء الأصول المالية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية"[4].

يتضح مما تقدم أن معظم التعاريف الاقتصادية للاستثمار الأجنبي لا تفي بالغرض من هذه الدراسة , أي بإعطاء مفهوم شامل ودقيق لهذا النمط من الاستثمار, ومع ذلك يمكننا استخلاص مفهوم اقتصادي للاستثمار الأجنبي على النحو التالي :

هو انتقال رؤوس الأموال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة , كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها , أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض , بهدف الحصول على عوائد مجزية , شرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة.[5]

2-المدلول القانوني للاستثمار الأجنبي :

لم يكن القانونيين أوفر حظا من نظرائهم الاقتصاديين , فقد تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للاستثمار الأجنبي , حيث عرفت القوانين تعاريف مختلفة ,ونقتصر في هذا الصدد على بعض التعاريف:

---

[1]-- نادية والي: مرجع سبق ذكره,ص11.

[2]- عبد الله عبد الكريم عبد الله : ضمانات الاستثمار في الدول العربية ,(دراسات قانونية مقارنة) , دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان , الأردن

[3]-كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية مع دراسة مقارنة مع الصين ,تركيا ,مصر ,الجزائر أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر-3- ,الجزائر,2012 -2013 ,ص6.

[4]- محمد سعد امام: البترودولار والاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية) . المكتب العربي للمعارف , القاهرة ,مصر, الطبعة الأولى 2013,ص83

[5]- محمود السامرائي دريد:مرجع سبق ذكره , ص 50

فالتعريف المقدم من طرف اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار المغربي العربي , الذي عرفته كالتالي: "هو استخدام رأس المال في أحد المجالات المسموح بها في بلدان إتحاد المغربي العربي ", ونلاحظ أنه تعريف غير دقيق , فلم يحدد هاته المدخلات المسموح بها للمستثمر حتى ينجز مشروعه الاستثماري .[1]

كما عرفه المشرع السعودي في سنة 2000 بأنه:"توظيف رأس المال الأجنبي في إحدى النشاطات المرخصة له ", يبين بعد ذلك بأنه:"يقصد برأس المال الأجنبي في هذا النظام على سبيل المثال وليس الحصر, الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي:

1-النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية .

2-أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.

3-الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالاستثمار

4-الحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية , والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج ". أما قانون تشجيع الاستثمار في الأردن رقم 16 لسنة 1995, يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه:"رأس المال الأجنبي المستثمر لأغراض هذا القانون ما يستثمره غير الأردني من أموال نقدية أو عينية أو حقوق لها قيمة مالية في المملكة, بما في ذلك ما يلي:

أ-النقد المحول إلى الأردن عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصة للمستثمر لغايات هذا القانون .

ب-الموجودات العينية المستوردة مدفوعة التكاليف من خارج المملكة .

ج-الأرباح والعوائد والاحتياطات الناجمة عن استثمار رأسمال أجنبي في المشروع إذا تم برأس مال هذا المشروع , أو إذا استثمرت في مشروع منصوص عليه في هذا القانون .

د-الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات والأسماء التجارية المسجلة في المملكة"[2]

وأيا كان الأمر فإنه يمكننا القول في ضوء التعريفين المقدمين (السعودي والأردني),بأن الاستثمار الأجنبي لا يعدو أن يكون من وجهة النظر القانونية سوى رأس مال معين (مادي أومعنوي) يستهدف تحقيق غرض معين (تحقيق مشروع ما) مصدره جهة أو جهات عربية أو أجنبية , ويخضع للقواعد والأحكام التي تتضمنها القوانين

[1]- نادية والي : مرجع سبق ذكره,ص 11

[2]- محمود السامرائي دريد:مرجع سبق ذكره , ص 50

الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي , وقد يتخذ هذا الاستثمار صيغة اتفاقية أو عقد , أو أن يتم تنظيمه من خلال قانون خاص به .[1]

وعلى غرار التشريعات السابقة , تجد أن تعريف القانون الجزائري للاستثمار الأجنبي لم يكن واضحا إلى غاية صدور الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. وهذا الأخير عرف بصريح العبارة الاستثمار فقط في المادة 2منه بأنه: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

1/-اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

2/-المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3/-استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .

نستخلص من هذا التعريف ما يلي :

1-أن الاستثمار يمكن أن يأخذ أشكال مختلفة هي:

-توسيع نشاط المؤسسة بالمساهمة في استحداث نشاطات جديدة أو المساهمة في تحسين قدرات الإنتاج (أي جعل المؤسسة أكثر فعالية), أو إعادة التأهيل (أي استرجاع بعض المؤسسات التي تعاني من صعوبات في التسيير والتنظيم والمعرضة للزوال) أو إعادة الهيكلة (وتشمل المؤسسات التي تعاني من عدم الفعالية في التسيير والتنظيم والتي تحتاج إلى إعادة الهيكلة أي مراجعة قواعد تسييرها وتنظيمها).

-المساهمة في رأس مال مؤسسة: أي المساهمة إجرائية في تحسين الوضعية المالية لمؤسسة من خلال الرفع من رأسمالها.

-اكتساب مؤسسات بشكل كلي أو جزئي في إطار عملية الخصوصية.

2-هذه المساهمة يمكن أن تكون نقدية أو عينية.[2]

3-وسع المشرع في مجال النشاط ليشمل كل القطاعات الاقتصادية بما فيها تلك التي تعتبر حيوية للاقتصاد الوطني , ولكن بشرط الحصول على رخصة من السلطة المعنية .

---

[1]- محمود السامرائي دريد:مرجع سبق ذكره , ص 50 .

[2]- محند عيبوط ووعلي : الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ,دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .الجزائر ,2012 ,ص144.

4-هناك إرادة لدى المشرع الجزائري في توسيع مجال النشاط ليشمل كل القطاعات الاقتصادية. بما في ذلك تلك التي تعتبر حيوية للاقتصاد الوطني , ولكن في نفس الوقت وضع قيود الهدف منها الاحتفاظ بالأساليب التقليدية للاستثمار واستبعاد الأشكال الجديدة للاستثمار (NFI), إلى جانب اشتراط الحصول على رخصة للاستثمار في بعض القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني.[1]

غير أنه بصدور القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار, عرف الاستثمار في المادة 2 منه بأنه: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

1-اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة, وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل.

2-المساهمات في رأسمال الشركة ...."[2]

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي في الاتفاقيات الدولية

لم تعرف الاتفاقيات الدولية الاستثمار الأجنبي , وإنما عرفت الاستثمار فحسب

1-تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف :

سيتم الإشارة إلى أهم هذه الاتفاقيات في مجال الاستثمار الدولي وهي : اتفاقية واشنطن لعام 1965 التي تم بموجبها إنشاء المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات (CIRDI) , واتفاقية سيول (SOUL) لعام 1985الخاصة بالوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (AMGI) ,وهو ما سيتم التطرق إليه في النقاط التالية :

1-1 اتفاقية واشنطن لعام 1965:

من أجل توسيع مجال مركز تسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات (CIRDI) , امتنع واضعي هذه الاتفاقية عن تحديد تعريف دقيق للاستثمار , مما سمح بالحفاظ على وحدة النزاع وفتح المجال أمام التطورات في مجال الاستثمار الدولي لذلك أصبح المركز مختص بالنظر في كل الخلاقات ذات طبيعة قانونية والتي لها علاقة

[1]- محند عيبوط ووعلي :مرجع سبق ذكره ,ص 144

[2]-القانون 16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016 ,يتعلق بترقية الاستثمار, الجريدة الرسمية عدد 46 المؤرخة في 03 غشت 2016.

بالاستثمار , والشرط الوحيد يتمثل في موافقة الأطراف على عرض النزاعالمطروح على المركز , بحيث تنص المادة 25 من هذه الاتفاقية على ما يلي : [1]

La compétence du centre s'etend aux différends d'ordre juridique…Qui sont en relation avec un investissement et que les parties ont consenti à soumettre au centre

إن البنية في توسيع مجال اختصاص المركز يشمل كل عمليات التعاون الدولي, بعض النظر عن مفهوم الاستثمار, واضحة من خلال الاستقلالية التي يتمتع بها أطراف النزاع في إطار هذه الاتفاقية.[2]

2-1 اتفاقية سيول (Seoul) لعام 1985:

بخلاف اتفاقية واشنطن لعام 1957, تتضمن اتفاقية سيول (Seoul) لعام 1985, المتضمنة إنشاء الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات, تعريفا محددا للاستثمار لأن رأس مال هذه الوكالة محدد, فلابد أن يوجه لضمان عمليات الاستثمار فقط.

هذا المفهوم الضيق الوارد في المادة 12 يندرج في إطار القانون الأساسي للوكالة وأهدافها , بحيث يعتبر جهاز دولي لضمان الاستثمارات وإمكانياتها المالية ضعيفة ولا تستطيع أن تغطي كل أشكال الاستثمار (التقليدية والجديدة) بحيث تميز بين الاستثمارات الصالحة وغير الصالحة للضمان , فطبقا للمادة 12 من هذه الاتفاقية , تشمل الاستثمارات الصالحة للضمان حقوق الملكية والقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل ويمكن لمجلس الإدارة إضافة أنواع أخرى من الاستثمارات .

إن مفهوم الاستثمار الوارد في المادة 12 واسع ويشمل , بالإضافة إلى الاستثمار الكلاسيكي المباشر الأشكال الجديدة للاستثمار (NFI) , كما أن هذه المادة تميز بين الأحكام الخاصة بتحديد مفهوم الاستثمارات (م12/أ,ب,ج) وتلك التي تعتبر معايير لتحديد الاستثمارات المشمولة بعملية الضمان (م12/د).

بالنظر إلى المعايير المحددة لضمان الاستثمار, يمكن لهذه الوكالة المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

كما يمكن أن تساهم في خلق جو ثقة بين الدول المستقبلة لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب والتالي إقامة علاقات جديدة بين دول الشمال ودول الجنوب تقوم على أساس المصالح المشتركة.[1]

[1]- محند عيبوط ووعلي :مرجع سبق ذكره ,ص 125

[2]- محند عيبوط ووعلي :مرجع سبق ذكره ,ص 125

2- مدلول الاستثمار في الاتفاقيات الدولية الثنائية :

إذا كانت القوانين الجزائرية لم تعط تعريفا واضحا للاستثمار إلا بعد صدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم , فإن الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع مختلف الدول فصلت في مفهوم الاستثمار, سواء من خلال عنصر الأموال والأملاك والحقوق باختلاف أنواعها أو عنصر من الأموال والسلع أو الحقوق المرتبطة بالاستثمار مهما كانت طبيعتها كما تشترط مختلف هذه الاتفاقيات وجود علاقة مع النشاط الاقتصادي باستعمالها لعبارة "المرتبطة بنشاط اقتصادي أو في أي قطاع اقتصادي ".

للتحديد الدقيق لمصطلح الاستثمار, نجد معظم الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر إذا لم نقل كلها تعرف مختلف العبارات التي لها صلة مباشرة بالاستثمار كالمواطن والشركة والمداخيل والمستثمر وعائدات الاستثمار والإقليم ,وذلك بغية إزالة أي لبس بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي حول موضوع الاستثمار[2].

يمكن القول أن الاتفاقيات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات التي صادقت عليها الجزائر سواء كانت الثنائية أو متعددة الأطراف , لم تضع تعريفا جامعا مانعا , يضبط مفهوم الاستثمار بشكل دقيق , خلقت في ذلك نوعا من الليونة في استيعاب الأشكال الجديدة للاستثمارات التي تظهر في ذلك المتغيرات المستمرة في المعاملات التجارية.[3]

ثالثا: تعريف المستثمر الأجنبي

1-المقصود بالمستثمر الأجنبي

يكون هذا الشخص طبيعي أو معنوي , أي عبارة عن شركة أو مشروع أو مقاولة , هناك تسميات مختلفة , وإن كان أغلبيتها عبارة عن شركة وحيدة أو مجموعة من الشركات المتكتلة فيما بينها , كما يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي شركة متعددة الجنسيات , والتي تعد من أشكال العصر الحديث نظرا لأنها تتكون من عدة فروع تتوزع على عدة أنظمة قانونية , مع وجود تدرج بين المركز الرئيسي للشركة ولعناصر التابعة لها .

مسألة تحديد المستثمر الأجنبي لا تثير صعوبات, عندما يتعلق الأمر بالمستثمر كشخص طبيعي يحمل جنسية من الدولة المنشئ على إقليمها مشروعه الاستثماري, بشرط أن يكون حاملا لجنسية دولة معترف بها من قبل الدولة المضيفة[1]

---

[1] - محند عيبوط ووعلي :مرجع سبق ذكره ,ص12

[2]-نادية والي : مرجع سبق ذكره,ص 17

[3]-نادية والي : مرجع سبق ذكره,ص17

ولقد شهد القرن الماضي اهتمام متزايد بحماية حقوق الإنسان, بإبرام العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية المكرسة لمبادئ حق وحماية كرامة الإنسان, بغض النظر عن الجنسية الحمل لها, فتضمنت مختلف الاتفاقيات الحد الأدنى من الحقوق في معاملة الأجانب.

كما تم إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف كوسيلة تلجأ إليها الدول لتنظيم وضع رعاياها وإقامتهم في الخارج لضمان معاملة لائقة بهم.

فالمستثمر الأجنبي يملك إمكانيات مالية وتكنولوجيا فائقة , ومن ثم قوة اقتصادية , قد تفوق في كثير من الأحيان الدول المضيفة أو المستقبلة له إذا كانت دول نامية , ومن هذا المنطلق فإن المركز القانوني للمستثمر الأجنبي يفوق أهمية عن المستثمر الوطني , ورغم هذه الحقيقة الثابتة إلا أن المشرع الجزائري فرض على المستثمر الأجنبي إقامة مشروعه الاستثماري في إطار شراكة مع المستثمر الوطني , دون وضع ضابط محدد لمجال الاستثمارات التي يقوم بها المستثمر الأجنبي الاستثمار فيها , وخاصة أن الدولة هي بحاجة لهذا المستثمر الأجنبي الذي يجد خيارات أخرى متاحة .[2]

2-أهمية تحديد جنسية المستثمر الأجنبي :

حتى وإن كانت الجنسية غير معول عليها في أحقية أي شخص طبيعي او اعتباري في الاستثمار خاصة بالنسبة للشخص المعنوي , وذلك حرصا من المشرع على استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الخارجية , فهذا لا يعني إطلاقا أن جنسية المستثمر ليس لها أهمية أو اعتبار,[3] بل إن تحديد جنسية المستثمر أجنبي أو وطني , ترتبط بها أهمية أخرى تظهر فيما يلي :

1-حماية الاستثمار الأجنبي: يتعلق هنا بفكرة الحماية الدبلوماسية التي تمارسها دولة المستثمر الذي يحمل جنسيتها في حالة الاعتداء عليه.

[1]-نادية والي : مرجع سبق ذكره,ص21

[2]-نادية والي: مرجع سبق ذكره,ص21 .

[3]- سميشة ثلجون : التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ,أطروحة دكتوراه , كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري – تيزي وزو – الجزائر ,الجزائر و2017, ص 52.

2-حق التأمين على الاستثمار الأجنبي:ويكون ذلك عن طريق نظم الضمان الوطنية (عقد الضمان الوطني), بحيث يشترط فيه أن يكون لمضمون حامل جنسية دولة الجهاز الأمن, أو عن طريق نظم الضمان الدولية (عقد الضمان الدولي).

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي

بعد تفتح الدول المضيفة على الاقتصاد العالمي واندماجها في العولمة , فقد عرفت أشكال عديدة من الاستثمارات الأجنبية , حيث هذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير مباشر.

أولا:الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الاستفادة , وتحقيق الامتيازات , وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم , ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في المفهوم والمضمون , فقد تعددت الآراء والأفكار حول تعريفه[1] , ولهذا وجب التطرق إلى تعريفه وتوضيح أشكاله .

أولا:المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض الباحثين:

يعرف الاقتصادي "John dunning" والذي يعتبر أحد أهم المختصين في دراسة الاستثمار الدولي : "الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من مبدأ مقارنة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي غير مباشر , حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضا أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات , توريد والخبرات التنظيمية والإدارية , وتأهيل رأس المال البشري".

أما "Gregory Manibiw" فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة في عملية الاستثمار فهو يرى أنه: عندما يقوم بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم , كل يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب , وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال , وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي

[1]-رشيدة بن عرفة : تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2005- 2014 , مذكرة الماستر, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة العربي التبسي , تبسة ,الجزائر و2015-2016,ص 9.

المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج استعمالا في الدول المتقدمة[1]

وتعرف الاستثمارات الخارجية المباشرة: بأن يكون الشخص المستثمر أجنبيا, متحكما في الشركة, أو يملك عقارا قصد لمتاجرة به في هذه الدولة الأجنبية عنه, وهنا يمكن القول:أنه استثمار أجنبي مباشر.[2]

كما عرفت أيضا بأنها: كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان, أو أنه توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.[3]

2-تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية :

لقد حظي الاستثمار المباشر باهتمام كبير من طرف المنظمات والهيئات الدولية , نتيجة للمزايا التي يقدمها وسنقوم بقراءة بعض تعاريف هذه المنظمات والهيئات , وبعدها نقوم باستخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2 تعريف صندوق النقد الدولي(FMI) :

ذهب إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي , فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق احتلال 10‰ من ملكية

المشروع.[4]

2-2 تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) :

[1]- جباري شوقي : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) , أطروحة دكتوراه و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن مهيدي , الجزائر, 2014 -2016 ,ص 13 .

[2]- محمد عدنان بن الضيف: مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية , دار النفائس للنشر والتوزيع , عمان الأردن , الطبعة الأولى , 2013, ص 30.

[3]- ياسين نشمة : مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر, أطروحة الدكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أبي بكر بلقايد , تلمسان , الجزائر, 2017 – 2018 , ص 76

[4]- إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية (دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية، السعودية)، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2017 ، ص 16.

وفقا لتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) : فإن "FDI" هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى بين الشركة الأم والشركة في الدولة المستقبلة للاستثمار, الذي يعكس قدرة الشركة الأم على التحكم الإداري في الشركة التابعة ويكون للشركة الأم حصة من رأس المال لا تقل عن 10‰.[1]

3-2 تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE):

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي على أنه : ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لحصة لا تقل عن 10‰ من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت , حسب تعريف منظمة (OCDE) فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10‰ فما فوق لكي يعتبر استثماره استثمار أجنبي مباشر , والتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10‰ , فإنه في هذه الحالة بعد استثمار أجنبي مباشر ,[2] ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحا وغير متفق عليه, فتعتبر استراليا حيازة 25‰ على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثمارا مباشرا على حين نجد الرقم 20 في فرنسا, و10‰ في كل من و, م, أ, أو السويد وألمانيا.[3]

4-2 تعريف منظمة التجارة العالمية(WTO): فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق عندما يقوم أحد المستثمرين من بلد ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع نية إدارة تلك الموجودات.[4]

5-2 أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي بأنه:

"مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية , لتغطية الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة , بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر أجنبي مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار, وانطلاقا مما سبق يمكن استنتاج ما يلي :

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل.

---

[1]- حمودة بن عباس : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الصين) ، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2011-2012، ص 92.

[2]-لطيفة كلاخي : أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض دول MENA) ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى ، 2017، ص 92

[3]-لطيفة كلاخي: مرجع سبق ذكره،ص 9

[4]- نورة بيري: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية(دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر ، تونس والمغرب للفترة 1996-2014)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي –الجزائر، 2015-2016، ص 6.

-الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تسهر شركات متعددة الجنسيات على تنفيذه.

-يتمتع المستثمر الأجنبي المباشر بحق التملك الكامل أو الجزئي المشروع بشرط مشاركة المستثمر المحلي في هذه الحالة.

-تمثل حصة 10‰ فما فوق من رأس المال المشروع معيارا وعتبة الاستثمار أجنبيا.[1]

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي يمثل أهمية كبيرة لكل من المستثمر والدولة المضيفة له.

1-بالنسبة للمستثمر:

إن الفوائد المتوقعة تتمثل في مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل , الاقتراب من الموارد الطبيعية مثل البترول, وتنويع النشاط الإنتاجي.[2]

كما تنعكس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر من حيث أن المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها تؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك (المستثمر) , وتنعكس بشكل زيادة على الناتج القومي لدولته.

كما أنه يحقق عائدا معقولا ومستمرا, فضلا عن تمتعه بحق إدارة أصوله بنفسه أو بتفويض إدارتها للغير.[3]

2-بالنسبة للدول المضيفة له:

إن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة بالنسبة لها :

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإمداد الدول بما تحتاج إليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية, وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الإستراتيجية .

-تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حركة رؤوس الأموال والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة , مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.[1]

---

[1]- جباري شوقي : مرجع سبق ذكره ، ص 15,

[2]-رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر) ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 86

[3]-ليندا جابر:. القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الأجنبي، المؤسسة الحديثة ، لبنان، 2014، ص 9

-إن الاستثمارات الأجنبية تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال والبطالة , وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية , وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية.[2]

يساهم الاستثمار الأجنبي في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة مثل الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا.[3]

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا مختلفة , لكونه يجمع أنواع متعددة من العليات , مما يسمح له بالتفرغ في الأشكال التالية:

1-الاستثمار الأجنبي المشترك

يعرف هذا الشكل من الاستثمار المباشر بأنه: "مشروعات العمل الذي يمتلكه, أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ", يقوم هذا الشكل على ممارسة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني في ذات المشروع منذ بداية المباشرة فيه, أو في تاريخ يتفق عليه,[4]سواء حصل ذلك بالضغط من قبل الدول المضيفة, أي عن طريق الأنظمة واللوائح المنظمة للاستثمارات الأجنبية , أو كان بسبب رغبة كل من الطرفين في حصول هذه الشراكة , بحيث تتم المشاركة عن طريق تقديم الحصة المحددة في رأس مال المشروع من رأس المال الوطني الخاص أو العام أو الاثنين معا, بشكل نقدي وبعملة البلد يرد منها رأس المال الأجنبي , كما قد تتم بشكل عيني فيتعهد الطرف الأجنبي بتوفير كافة أنواع التجهيزات المطلوب استيرادها من الخارج, ويقدم رأس المال الوطني

[1]- نفيسة بامحمد : تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر (تطبيق مقارن OLI) ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، الجزائر، 2015-2016 ، ص 7

[2] - نفيسة بامحمد :مرجع سبق ذكره ، ص 7

[3]-داودي محمد: السياسة المالية وأثرها في استقطاب الاستثمار الأجنبي (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه ن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ، الجزائر، 2011-2012 ،ص 49

[4]-محمد عبد العزيز عبد الله : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، الطبعة الأولى ، 2005 ،ص 37

احتياجات المشروع التي يمكن تدبيرها بالعملة المحلية , وفي كل الحالات لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المباشر الحق في المشاركة في إدارة المشروع.[1]

2-الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تتمثل هذه المشروعات قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع له تسويقية أو إنتاجية يمتلكها بالكامل نميز بين أول استثمار الذي هو أول استثمار في الخارج ويؤخذ شكل خلق كيان جديد "فروع" أو تمثل مؤسسة موجودة من قبل , والاستثمار في المرحلة الموالية يوافق امتداد سواء مباشر عن طريق الشركة الأم, أو بطريقة غير مباشرة عن طريقة سلسلة من العمليات بقيادة المنشأة في أول استثمار.[2]

3-الاستثمار في المناطق الحرة Free zone

يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي, فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة, والعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

4-الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع

وهو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني المحلي عام أو خاص , يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معينا سيارة مثلا , لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا , وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة ...الخ, في مقابل عائد مادي معين متفق عليه , كما أن المشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثماري مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[3]

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

سنتطرق من خلال هذا المطلب تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر،ثم تبيان أهميته ،كما هو موضح أدناه:

---

[1]-محمد عبد العزيز عبد الله :مرجع سبق ذكره ، ص 37

[2]- صباح قروي : الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الدولة الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ،جامعة بأجي مختار ، عنابة ، الجزائر، 2006-2007 ،ص 62 .

[3]- جباري شوقي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، الجزائر، 2014-2015، ص 36 .

الفرع الأول: المقصود بالاستثمار الأجنبي غير المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي غير مباشر بأنه : "استثمار المحفظة أي استثمار في الأوراق المالية , عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين , أو سندات الدولة من الأسواق المالية , أيهو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر. [1]

ويأخذ الاستثمار غير المباشر شكل تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة , والاستفادة بالتالي من فروق الأسعار والحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة , أو الأسهم , بشرط ألا يخولهم حق إدارة المشروع , ويتميز هذا بكونه قصير الأجل (أحيانا يمتد لأسابيع أو أشهر قليلة فقط) [2].

ويتم عادة من قبل مؤسسة التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسين **Institutionnel investors مثل** : صناديق التقاعد وشركات التأمين من قبل الأفراد.[3]

ومن خلال هذين التعريفين يمكن استنتاج تعريف للاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "تلك الاستثمارات الموجهة لشراء أسهم وسندات, سواء كانت مصدرة من قبل الهيئات العامة أو الخاصة في الدولة المضيفة.[4]

حيث يختلف هذا النوع عن الاستثمار الأجنبي المباشر, ويتضح ذلك في الهدف النهائي الذي يسعى المستثمر إلى تحقيقه , سواء كان استثمار أجنبيا مباشرا أو غير مباشر , فالاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار الخاص) يكون هدفه الأساسي هو الربح , بينما الاستثمار الأجنبي الغير المباشر (الاستثمار العام) قد تكون أهدافه اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية , كما يتضح معيار التفرقة بينهما في قدرة المستثمر على السيطرة والرقابة على المشروع الاستثماري واتخاذ القرارات في الإدارة[5] ففي الاستثمار الأجنبي المباشر يملك المستثمر الأجنبي الرقابة على المشروع والسيطرة عليه, وله وحده الحق في اتخاذ القرار في الإدارة

---

[1]-مطاي وعلي : الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، (2000-2014) ، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلاني بونعامة ، خميس مليانة، الجزائر، 2015-2016 ، ص 5.

[2]- هناء عبد الغفار : الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا) بيت الحكمة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2002، ص17.

[3] - هناء عبد الغفار:مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4] - يحي سعيدي: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة متنوري، قسنطينة ، الجزائر، 2006-2007 ،ص 67.

[5] - محمد صدقة عمر هاشم: ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية ، مصر ،الطبعة الأولى،2008،ص12.

سواء كان يملك المشروع كاملا أو جزء منه, أما في الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيقتصر دور المستثمر على تقديم رأس المال إلى جهة معينة دون أن يكون له أي سيطرة على المشروع.[1]

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي غير مباشرة

يحقق الاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية منافع عديدة للدول النامية, فهو يساهم في تنشيط أوراقها المالية وفي تطورها من خلال:

-المساهمة مباشرة في تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية, إما في صورة إقراض للتمويل(سندات) أو على شكل مشاركة في الملكية (أسهم) [2]

-زيادة درجة سيولة الأوراق المالية حيث يستطيع المستثمر شراء هذه الأوراق وبيعها بسرعة والحصول على أمواله متى أراد , مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وارتفاع قيمتها وانخفاض تكلفة الحصول على رأس المال الأمر الذي يشجع الشركات المحلية على طرح المزيد من الإصدارات , وهو ما يدفع في النهاية إلى تنشيط سوق الأوراق المالية المحلية .

-تحث المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحلية على تطوير القواعد المحاسبية , ونظم التقارير , وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات , وذلك نتيجة طلب المستثمر الأجنبي لاسيما المستثمر المؤسسي لمستوى متقدم من القواعد والإجراءات التنظيمية للتعامل , ونظم المعلومات والإفصاح الجيد.

-يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تملك تكنولوجيا مالية متقدمة , يكون لها أثرها في اجتناب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق , مما يشجع بدوره على تنشيط لاستثمار الأجنبي.[3]

---

[1]- محمد صدقة عمر هاشم: مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]-اميرة حسب الله محمد :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية ، مصر الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2004-2005، ص 46

[3]-اميرة حسب الله محمد: المرجع السابق ذكره،ص 46 .

المبحث الثاني :آثار الاستثمار الأجنبي في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث آثار الاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث قسمنا هذا المبحث الى مطلبين اثر الاستثمار الأجنبي على الدول المصدرة (مطلب اول) ،اثر الاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة (مطلب ثاني) كما هو مبين أدناه

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي على الدولة المصدرة

إن توجه التمويل إلى الخارج له بلا شك أثر على الدول المصدرة للاستثمارات, سواء تعلق الأمر بميزان المدفوعات أو الآثار التي تمس الفئة العاملة بالشركات,أهم هذه الآثار نلخصها في النقاط الموالية .

الفرع الأول:الأثر على التجارة :

مما سبق –استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات –يمكن استنتاج أن في حالة الاستثمار المباشر فإن صادرات الدولة الأم ستنخفض تبعا . غير أن الواقع لا يؤكد هذا الإحلال , ففي خضم ازدياد تدفق الاستثمارات المباشرة في الفترة [1] 1980 إلى بداية القرن الحالي لم يمنع من ارتفاع مستويات صادرات البلدان المستثمرة بوتيرة مشابهة للاستثمارات ′ ونفس الملاحظة على المستوى الجزئي إذ أن أكبر الشركات المستثمرة [2] في العالم هي أكثرها تصديرا

عموما هناك عدة عناصر تدعم فكرة التكامل بين الاستثمار والتجارة [3]:

-إن الشركات التي توطن إنتاجها في دول أخرى نكون بصدد التعريف بمنتج الشركة الأم وهو ما يطلق عليه أثر "صنع في" Effet de made in".

-إن الشركات التي تعيد توطين مرحلة من الإنتاج ستولد نوعا جديدا من الصادرات تتعلق بالمنتجات الوسيطة , وأيضا صادرات المنتج النهائي إلى الدولة الأم .

-أثر الجودة "Effet de montée de gamme": إذ أن إنتاج الفروع لمنتجات أقل جودة والذي لا يتناسب والطلب المحلي للدولة المضيفة (أين يكون المستهلكون مستعدون لاقتناء المنتجات الأكثر جودة المصنعة في الدولة الأم) .

---

[1] -paul Krugman et Maurice obsfeld, (2007), économie internationale :p 166.

[2]- حسب الدراسات فإن الشركات الفرنسية لم تسجل انخفاضا على مستوى صادراتها بالرغم من تزايد توزيع فروعها في أكثر من دولة أجنبية .

[3] -Bernard Guillochon et Annie Kawecki,(2003),Economie international 166

الفرع الثاني: الأثر الاستثمار الأجنبي على العمالة :

يلاحظ أثرين الأول يخص تحويل العمل استنادا إلى زيادة الواردات للدولة المضيفة ′ والثاني أثر خلق أو خفض العمالة أثر الانخفاض الصادرات.

ولقياس أثر الاستثمار الأجنبي وجب حساب التدفقات التجارية الصافية الناجمة عن إعادة التوطين في الخارج ′ دراسة حديثة جول حالة الاستثمارات الفرنسية في أوروبا الشرقية أوضحت بأنها سجلت فائضا تجاريا مع هذه البلدان وبصفة مستمرة , ووجد" Aussiloux et Paijot" (2003) أن فارق العمالة الناتجة عن التجارة كان ايجابيا ب18500 منصب عمل ′ مع الذكر أن فرنسا من أكبر بلدان العالم استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر ′ دراسات أخرى تؤكد هذه النتيجة في بلدان متقدمة أخرى –Marin" (2004) استعمل قاعدة بيانات مفصلة عن الشركات الألمانية والنمساوية لمحاولة قياس أثر إعادة التوطين لأوروبا الشرقية على العمالة في الدول المصدرة ′ الدراسة خصصت تلك الشركات التي قامت بتحويل وحداتها الإنتاجية عن تلك التي قامت بخلق وحدات جديدة , كما حاولت رصد ما إذا كان دافع الاستثمار تقليل التكاليف وعدد المناصب الناجمة عن الاستثمار الأجنبي , هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الباحث اعتبر إن إنتاجية العامل في أوروبا الشرقية أقل ب60بالمئة من العامل الألماني ′ ليستخلص أن عدد المناصب انخفض بين الأعوام 1990 و2001 إلى 90000 منصب في ألمانيا [1].

غير أن تحليل هذه الأرقام لا يمكن من تفسير أو الحكم على أثر هذه الاستثمارات على العمالة لأسباب منها:

-مشاكل القياس والفرضيات المبسطة التي يستند إليها الباحثون.

-أن عمليات الاستثمار المباشر في الخارج ليس السبب الأساسي للبطالة , لكنها تؤثر على مستوى الدخول داخل هذه الدول وليس فقط على إعداد مناصب الشغل.

الشركات الأم بالتخصص بمرحلة إنتاجية معينة وتقسم باقي المراحل على فروعها بالخارج ويتناول التحليل نقطتين ك

الأولى تخص اثر سعر عوامل الإنتاج لقياس التكامل والإحلال بين العمالة المحلية والأجنبية والثاني يركز على أثرا الاستثمار الأجنبي على كفاءة اليد العاملة في الشركة الأم.

[1] -Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer ,(2005) ,Economie internationale, p273

الفرع الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي على الإيراد الضريبي :

تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن مستويات دنيا للضريبة والتي بطبيعة الحال تسمح لها بتحقيق اعلي الأرباح ′تستطيع هذه الشركات الاستفادة من الضرائب المنخفضة بطريقتين[1]:

-إعادة توطين نشاطاتها في الدول ذات التحفيزات الضريبية ′ والشرط هنا هو ضمان مستوى الارباح سواء تحقق ذلك عن طريق الإنتاجية أو عن طريق فارق الضرائب ′أي يمكن أن تكون الإنتاجية ضعيفة نسبيا في هذه الدولة غير ان معدل الضرائب المنخفض يسمح بتحقيق أرباح.

-يمكن للشركات استعمال تقنيات محاسبية لتسجيل الأرباح في الدول ذات معدل الضرائب المنخفض وكما يمكنها زيادة قيمة تكلفة المنتجات الوسيطة المستوردة من فرع آخر بهدف تقليص الأرباح ′هذه الزيادات في القيمة محاسبية وليست حقيقية بغرض إخفاء التكلفة الحقيقية ومن ثم الأرباح الحقيقية ,تستعمل هذه الطرق في الدولة الأم أو في الدولة المضيفة للاستثمار لذا فأثرها على الإيرادات الضريبية للدول كلا الحالتين

وقد حاولت الحكومات منع هذا النوع من السلوكيات باستخدام ما يسمى ضريبة على الإرباح العالمية إذا قامت كاليفورنيا وهي إحدى ولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع ولايات أخرى بفرض الضرائب على قاعدة نسبية من الأرباح العالمية المحققة في الولاية من طرف الشركة الأم ′ويتم حساب نسبة الأرباح المحققة في الولاية من إجمالي الأرباح العالمية بالنظر غلى نسبة الأصول ′ نسبة تكاليف الأجور المبيعات العالمية للشركة الأم ′ حيث إن الأرباح يمكن أن تنقل بين الفروع لكن لا يمكن إخفاءها على المستوى الكلي أو العالمي ′ لكنها تبقى محدودة لمشاكل تقنية ومحاسبية ما يتطلب من الشركة الأم تكلفة كبيرة لحسابها.

المطلب الثاني :أثر الاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة

معظم الدراسات ركزت على الأثر الذي تحدثه تدفقات الاستثمارات الأجنبية على اقتصاد الدول المضيفة ′ وقد انقسمت بين من يصفها بالإيجابية ومن يؤيد العكس .

[1] -R.Caves et R .Jones, (1998), Economie internationale- le commerce, ,p182,183.

الفرع الأول: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل التكنولوجيا:

إن المعرفة أو الابتكار أو التكنولوجيا من أكثر عوامل الإنتاج تكلفة كما أنها ليست متوفرة لدى الجميع في الأسواق التنافسية ’تسيطر على معظم هذه التكنولوجيا اليوم شركات متعددة الجنسيات (ما عدى التكنولوجيا العسكرية) التي ومن خلال تبني استراتيجيات عالمية استطاعت الرفع من معدل أرباح مشاريعها باستغلال الجو الإستثماري للدول المضيفة التي ترى من جهتها هذه الاستثمارات كحل امام حاجتها المتنامية للتكنولوجيا.

لنقل التكنولوجيا من طرف الشركات متعددة الجنسيات طابعين [1]:

-طابع خاص بنوع التكنولوجيا المنقولة.

-مدى توافرها وتكلفتها بالنسبة للمستهلك .

هذا النقل لا يخص تكنولوجيا الإنتاج وحسب وإنما باقي التكنولوجيا غير الصناعية ’ويمكن تلخيص التكنولوجيا المنقولة إلى أربع مجموعات:

-تكنولوجيا محمية تحت لواء التراخيص والعلامات.

-تكنولوجيا تخص المهارة un savoir faire وليست بالتراخيص والماركات

-تكنولوجيا المدمجة في تدريب اليد العاملة .

-التكنولوجيا المدمجة في سلع التجهيز.

وتكمن أهمية الاستثمارات في نقل النوعين الأوليين اي التكنولوجيا غير المدمجة [2] ’ من جهتها تفضل الشركات العاملة ضمن التكنولوجيا المعقدة غير النمطية او المتوفرة الاستثمار المباشر للحفاظ على تنافسينها في السوق

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي على العمالة :

[1]--Abdelkader Sid Ahmed (1981). Croissance et développement , ,p670

[2] -يعتبر الاقتصاديون إن مشكل تركز التكنولوجيا اكبر من مشكل تركز الدخل في العالم حاليا ’ حيث أنه في 1973 بلغت تدفقات البحث والتطوير في الدول المتقدمة إلى 97.1 بالمئة في حين لم تتجاوز 2.9 بالمئة في الدول النامية .

يرى كل من Markusen"و Venables" (1999) أثرين [1]: الأثر الأول هو الروابط الناتجة مع منتجي السلع الوسيطية ′ وأثر المنافسة ′ حيث أن استثمار الشركات المتعددة الجنسيات له أثر مباشر وهو زيادة درجة المنافسة للقطاع المحلي في إطار إستراتيجية الولوج لهذا السوق والاستحواذ على اكبر حصة فيه ,قد تخص إلى الإزاحة الكاملة للشركات الوطنية ′ وبالتالي أثر سلبي على العمالة ′ ويكون الأثر أكثر حدة في حال كان نشاط فروع الشركات الأجنبية اقل كثافة لليد العاملة من تلك الوطنية .

غير أن دخول هذه الشركات إلى السوق المحلي يترافق مع زيادة في الطلب على السلع الوسيطية المنتجة من قبل مؤسسات وطنية , إذ وفي حال كانت تعتمد هذه الأخيرة على اقتصاديات السلم فإن إنتاجها سوف يرتفع تبعا لارتفاع طلب الشركات المصنعة للسلع النهائية ′وسيؤدي ذلك في النهاية غلى انخفاض أسعارها وبالتالي فإن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد على قياس الأثرين ′أي درجة التموين بين منتجي السلع الوسيطية المحليين وشركات التصنيع الأجنبية للسلع النهائية ′ إذ يمكن أن يكون استعمال هذه الأخيرة لمنتجات وطنية قليلا ما سيدعم الأثر الأول وسيقلل منه في حال العكس .

عموما تتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي بالنهوض بمستويات التوظيف ′ حيث تسهم بتوفير فرص عمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ′ إذ يصاحب تدفق هذه الاستثمارات انسياب رؤوس أموال غلى الدولة المضيفة ′وأيضا من خلال الفوائض والأرباح المعاد استثمارها محليا أو التوسع في الفروع القائمة ′ وتعتمد قدرة الاستثمار على خلق فرص عمل : حجم المشروعات وإمكانيات التوسع ′ وتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة والكثافة الرأسمالية واتجاهات التصنيع ′ إضافة غلى مهارة القوى العاملة في لبلد المضيف.

كما تخلق فرصا للعمل بطريقة غير مباشرة نتيجة علاقات الاعتماد والارتباط المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية ′ هذا ما يفسره اتجاه أغلب الشركات متعددة الجنسيات إلى الصناعات كثيفة العمل بالدول المضيفة بهدف تحقيق زيادة إنتاجية هذه المشروعات من خلال المزج بين مدخلات الشركات الأجنبية (المعارف الفنية ′الإدارية ′التسويقية والتكنولوجية) مع الموارد المحلية (الأجور المنخفضة للعمل) ′ويشار هنا إلى اثر انخفاض الأجور على تدفقات الاستثمارات من خلال دراسة *Lawd et Hoechlin Timaiiy-1992 حيث زادت تدفقات الاستثمارات الأمريكية إلى المكسيك بين الأعوام 1986 و1990 وارتفع حجم العمالة بها من 22الف عامل إلى 80ألف عامل

[1] ,p272 -Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer ,(2005) ,Economie internationale

خلال 8سنوات [1] غير انها قد تؤثر على العمالة الموسمية من خلال استقدام تكنولوجيا جديدة تحل محل بعض المهارات والأعمال التقليدية ,لذا يتم قياس الأثر من خلال النسب التالية [2]:

- حساب إجمالي تكلفة وإجمالي عدد الوظائف الجديدة للمواطنين إي : عدد الوظائف الجديدة –عدد الوظائف المفقودة نتيجة خروج وتقلص نشاط الشركات الوطنية .
- حساب معدل دوران العمالة أو مدى استقرارها في المشروعات من خلال : عدد العاملين الذين تركوا الخدمة اختيارا أو إجبارا /عدد العاملين .
- حساب نسبة عدد العاملين من الوطنيين إلى عدد العاملين الأجانب ومعدا نمو كل منهما في العدد و العائد.
- عدد أقسام البحوث في الاستثمارات الجديدة وعدد العاملين الوطنيين بها.
- حساب نسبة العمال (بالتكلفة) إلى إجمالي المدخلات في النشاط الإنتاجي في الشركة الأجنبية مقارنة بالشركة الوطنية .

الفرع الثالث:أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات

يوضح ميزان المدفوعات جميع التعاملات لبن الدولة وباقي العالم فمن جهة يبين مصدر العرض والطلب على عملة الدولة ومن جهة أخرى يعطي فكرة عن حجم العلاقة الخارجية في الاقتصاد الوطني وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين[3]:

الميزان التجاري والذي يوضح مجموع التبادلات أي الصادرات ولواردات للدولة وميزان رؤوس الأموال أي الاستثمارات الواردة والخارجة من الدولة , يتبين أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتأثير على المراكز الأربعة الهامة لذلك الميزان أي المتعلق بالمبادلات التجارية المادية أو غير المادية وميزان حركة الرساميل بما فيها المتعلقة بالأمد البعيد أو القصير[4].

التحويلات الناجمة عن نشاط هذه الشركات من شأنه خلق أثر ايجابي على ميزان المدفوعات ففقد يتغير تأثير الاستثمار على الميزان التجاري بحكم ما إذا كان هذا الاستثمار موجها للتصدير أم معوضا للاستيراد , ففي حالة ما

[1] -احمد زغدار,تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تحليلية، مجلة الباحث، الجزائر، 2004 ,ص 173.

[2]-عبد السلام أبو قحف ، 'اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1989 'ص- 469'467.

[3]-Bernard Boret et Alain Damas ,(2001).Economie globale- regard actuel, 2eme édition, édition du renouveau pédagogique INS ? p204.

[4]- عبد العزيز قادري, , الاستثمارات الدولية –التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات , دار هومة ، الجزائر، 2004، ص 60.

إذا كان الاستثمار موجها لتعويض الواردات فإن قيمة واردات الدولة ستنخفض من جهة لكن يجب النظر أيضا إلى ما سينجم عن الإنتاج من زيادة في واردات المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والصادرات ففي دراسة على الدول التي تمثل فيها هذا النوع من الاستثمارات أساسا في الاقتصاد (سنغافورة ,ماليزيا , الفلبين, تايوان , كوريا الجنوبية . تونس البرازيل) أن صادراتها قد تضاعفت خمس مرات بين 1960و1973.

خلاصـــــــة الفصل:

قمنا في الفصل الأول بعرض أهم المفاهيم الأولية المرتبطة بموضوع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وانه عبارة عن رأس مال خارجي وافد إلى الدولة المستقطبة للاستثمار ، ومن ثم فإنه يخضع للقواعد القانونية السارية فيها ،إذ يعد وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية ، وعاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية بين الدول وتفعيلها ، بحيث أن قوة الدولة الاقتصادية تقاس لمدى استقطابها لمختلف الاستثمارات خصوصا الأجنبية منها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ،

كما تناولنا أثار الاستثمار الأجنبي على الدول المصدرة والدول المضيفة ،إذ أن توجه التمويل إلى الخارج له بلا شك أثر على الدول المصدرة للاستثمارات,سواء تعلق الأمر بميزان المدفوعات أو الآثار التي تمس الفئة العاملة بالشركات، كما أن له اثر على الدول المضيفة من خلال ما تحدثه من تدفقات استثمارية على اقتصادها

ولعل ما يفسر حركة الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو التشجيع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ووضع قوانين لتكون حافز لها على جذبها ، لذا سنقوم في الفصل الثاني بعرض أهم الحوافز والقوانين والتشريعات لتقديم التسهيلات المشجعة للمستثمر الأجنبي وإبراز مكانة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

الفصل الثاني

مكانة الإستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة تواصلا في جهود الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري ،من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية،وذلك باستحداث الإطار الاقتصادي المناسب والقانوني الواضح ,وتوفير الظروف السياسية المناسبة ،حيث كانت هذه الأخيرة تشكل عائقا أمام المستثمر الأجنبي ,فالاضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة أثرت سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها،لكن بعد استقرار الأوضاع السياسية واستكمال الجزائر بناء مؤسساتها التشريعية , شكل هذا دافعا لإقبال المستثمرين الأجانب إلى بلادنا .وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية :

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثاني: المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات الأجنبية منذ الاستقلال, وذلك عن طريق عن مجموعة القوانين المتعاقبة أين أصدرت عدة تشريعات تتضمن العديد من الحوافز والمزايا.

المطلب الأول: تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نتناول مختلف القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار

الفرع الأول : قوانين ما قبل فترة الإصلاحات

لقد جاءت هذه القوانين نتيجة أو موازاة مع السياسة التي كانت قائمة آنذاك والمتجلاة في تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي حيث أصدرت الجزائر القوانين التالية :

1/-قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963*

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية , فما كان على الدولة الجزائرية إلا إن تسارع أولا بالمحافظة على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار[1] حيث كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وتنميتها , وجلب الاستثمارات الأجنبية .

2/-قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جويلية 1966**

لقد اهتمت الدولة الجزائرية بسن تشريع جديد سنة 1966 وهو قانون 66-284 المؤرخ في 15 جويلية 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي الذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة , نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل .اما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب فعرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات .

الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الأجنبية [2].

---

*قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية المتضمن قانون الاستثمارات ,الجريدة الرسمية رقم 1963/63.

[1]-عبد الرحيم شيبي , محمد شكوري : معدل الاستثمار الخاص في الجزائر , المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراق, 23-25 مارس ,بيروت , 2009. ص4

**قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جويلية 1966 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 182.

[2]-محبوب بن حمودة ,إسماعيل بن قانة :أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ,مجلة الباحث ,العدد6 2007 ,ص64.

3/-قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982

لقد عمدت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة إلى إعطاء حرية أكثر للمؤسسات العمومية في تسيير بعض شؤونها وذلك ضمن إستراتيجية جديدة للتنمية, فقد شغل الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر حصة متواضعة.

حيث أجاز هذا القانون للخواص إنشاء شركات خاصة بشرط عدم تجاوز رأسمالها مليون دينار جزائري ,وذلك لتوفير الشغل والقضاء على البطالة التي أخذت تنتشر في أوساط الشباب على الخصوص والتقليل من الاستيراد وزيادة التكامل بين القطاع الخاص والمؤسسات العمومية .[1]

4/-قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

تم تعديل قانون 82-11 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على التحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي للاستثمار محليا ,وخاصة في مجال المحروقات , لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق , فالشركاء الأجانب وفق قانون الجديد مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات الأطراف .[2]

الفرع الثاني : قوانين ما بعد الإصلاحات

بعد الفشل الذي تعرضت إليه كل المحاولات والمساعي الجزائرية في ميدان الاستثمار , سواء فيما يتعلق بفشل القانون 13/86 الذي لم يحقق الأهداف المرجوة منه أو بفشل باقي القوانين السابقة ,غيرت الجزائر السياسة التي اعتمدتها في هذه المرحلة واتجهت وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق.

1/-قانون النقد والقرض 1990[3]

اقتصر قانون النقد والقرض 90-10 على مادة وحيدة هي المادة 183 التي تنص على : يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال –عوض بتحول كما جاء في النص باللغة العربية – (Les non résidents sont autorisés à transférer des capitaux en Algérie) إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة

[1]-القانون 11/82 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني ,الصادر في 1982/08/21.الجريدة الرسمية العد.د 34

[2]-عبد الرحيم شيبي ,مرجع سبق ذكره ,ص6.

[3]- عمر علة: **حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي "دراسة مقارنة** ". مذكرة ماجستير , كلية الحقوق .جامعة منتوري ,قسنطينة , 13 ديسمبر 2008 ,ص22-23

بموجب نص قانوني , يحدد مجلس النقد والقرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال :

- ✓ إحداث وترقية الشغل
- ✓ تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين
- ✓ شراء وسائل تقنية وعملية والاستغلال الأمثل محليا براءات الاختراع والعلامات التجارية والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية
- ✓ توازن سوق الصرف .

ومن خلال هذه المادة يمكن ملاحظة ما يلي :

الملاحظة الأولى : هذه المادة وسعت وللمرة الأولى من مجال الرأسمال الأجنبي ليشمل كل النشاطات الاقتصادية إلا ما كان منها مخصصا لدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها , ونكون بذلك –بحق –امام أولى الضربات الموجهة إلى مبدأ الحماية وتدخل الدولة المباشر في الاقتصاد وسيره [1]

الملاحظة الثانية : هي أن القانون 90-10 وفي مجال التمييز بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم , نراه اعتمد مبدأ جنسية رؤوس الأموال حيث نصت المادة 181" يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيس لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري " , ونصت المادة 02 من نظام مجلس النقد والقرض أن غير المقيم " كل شخص طبيعي أو معنوي كان أو أجنبي يكون المركز

الرئيس لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر ويجب على غير المقيمين الأجانب أن يتمتعوا بجنسية دولة تعترف بها الجزائر وتقيم معها علاقات دبلوماسية ", على هذا الأساس يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص ,وقد كرس هذا القانون عددا من المبادئ في مواجهة الاستثمار الأجنبي .

- ✓ مبدأ حرية الاستثمار –بعدما كان المشرع يأخذ بمبدأ الترخيص والاعتماد أصبح يقر بحرية الاستثمار كمبدأ أي ما كان استثناءا أصبح هو المبدأ وما كان مبدأ مكرسا لسيادة الدولة المطلق على النشاط الاقتصادي أصبح هو الاستثناء .
- ✓ حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر خلال 60 يوما من تقديم الطلب
- ✓ النص على الضمانات الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر , وتجدر الإشارة إلى أنه وإلى غاية صدور قانون 90-10 لم توقع الجزائر على أية اتفاقية دولية متعلقة بالاستثمارات وضماناتها

[1] -عماد غشوي ,عادل جدادوة : **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** , الملتقى الوطني حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة,05و06 ديسمبر , سوق أهراس ,2012,ص3

✓ تبسيط عملية قبول الاستثمار, بحيث تم إخضاعه إلى رأي مجلس النقد والقرض خلال شهرين .[1]

2/-قانون سنة 193*

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية

والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص , خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر, فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام , وتنجز من طرف مؤسسات عمومية وفقا لإجراءات همشت القطاع المحلي وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني اكبر الحصص وأهمها , كما جاء قانون 1993 ليكون مميزا عما سبقه من قوانين , وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار, فالقطاع الخاص , محليا كان أو أجنبيا , حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل يريد , عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة , إذ لايتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات , كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين , أكانوا عموميين أم خواص, محليين أو أجانب , كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوقيف اللجوء إلى سلطات قضائية غير الجزائرية .[2]

3/-قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001*

لقد دعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار, حيث حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة بالمستثمرين , المحليين والأجانب , وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال الواسع كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها .[3]

- قانون المالية التكميلي لسنة 2009

لقد مر الأمر الرئاسي 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 بعدة تعديلات خاصة في بعض

[1]-نفس المرجع السابق ,ص3

[2]-عبد الرحيم شيبي , محمد شكوري , مرجع سبق ذكره ,ص7 .

[3]-عماد إشوي ,عادل جدادوة , مرجع سبق ذكره ص10

بنوده التي كانت تتنافى مع واقع ومقتضيات الاستثمار في تلك الآونة , كان أهمها الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق ل22 يوليو سنة 2009 في المادة 58 منه التي نصت في فحواها على القاعدة 51/49 المنضمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر.[1]

- قانون المالية لسنة 2013

لقد أوضح محمد محرزي خبير في المالية في مداخلته ضمن أشغال لقاء دراسي بقاعة المحاضرات "ميلود طاهري " أن قانون المالية 2013 جاء بالعديد من الإجراءات "المسهلة " لأداء المؤسسة الاقتصادية وإطارا مهما لدفع عجلة الاستثمار في الجزائر وتطوير مناخه , بما في ذلك تدابير "محسنة " لخزينة المؤسسة على غرار "التسهيلات في نمط تسديد الضريبة على أرباح الشركات والتسبيق ب50 بالمائة بالنسبة لتسديد الرسم على القيمة المضافة , كما يتضمن هذا القانون التدابير الموجهة لتاطير وتنظيم إجراءات الاستثمار "وتلك الخاصة بتخفيف الضغط الجبائي , حيث بسط القانون كذلك التدابير

والإجراءات التي جاء بها "والمتمثلة كذلك في ضمان حقوق المكلفين بالضريبة وهو يعد " حاملا لقيمة مضافة " ينتظر أن تنعكس "إيجابا" على أداء المؤسسات الجزائرية الاقتصاد الوطني بصفة عامة , ودعا محمد المتدخل المتعاملين الاقتصاديين إلى اغتنام توفر الإمكانيات الكبيرة التي وضعتها الدولة في متناولهم للرفع من حجم الاستثمار وبالتالي استحداث مناصب شغل جديدة , كما أضاف السيد محرزي أنه قصد القضاء على البيروقراطية في مجال الاستثمار في السياحة فإن قانون المالية 2013 "يتضمن تدابير تخص أساسا الحصول بصيغة التراضي على أراضي موجهة للاستثمار السياحي والمتواجدة بمناطق التوسع السياحي مباشرة من قبل الوالي "وذلك بقرار من طرف لجنة المساعدة على تحديد وترقية الاستثمارات وضبط العقار.[2]

وأكد السيد منصف جزائري أستاذ بجامعة الجزائر وخبير في المالية ان التدابير المدرجة في هذا القانون ساهمت في إسراع منذ بداية جانفي 2013 الإجراءات التنظيمية بما يحفز المتعاملين على الاستثمار أكثر وتسديد الإتاوات الجبائية وأبرز منصف جزائري أن هذا القانون ساهم كذلك في " إعادة تنظيم إدارة الضرائب وتخفيض الضغط الجبائي على المتعاملين ".كما حقق قانون المالية 2013 الذي يندرج في إطار استمرارية قوانين المالية الأخرى عدة أهداف منها "توازن الميزانيات وتبسيط الإجراءات الخاصة بتسديد وإضفاء سيولة أكثر على فعل التصدير وكذا مكافحة النشاط الموازي.[3]

---

[1]-صادر في الجريدة الرسمية ,العدد44 ليوم 22 جويلية 2009 .

*الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد47

[2]-وكالة الأنباء الجزائرية, الأربعاء 16 كانون الثاني (يناير) 2013

[3]-نفس المرجع السابق ,2013 .

- أهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر, هو قيامه على العناصر التالية:[1]

✓ المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة , تتمثل أهم صلاحيته في رسم إستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار , تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات , الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) المستخدمة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 , وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع .

✓ إنشاء شباك جديد وحيد مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار, ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

✓ صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع, كتهيئة المناطق الصناعية والمرافق الضرورية كالكهرباء , الماء وتعبيد الطرق , ويبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك .

المطلب الثاني :الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري ,حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحرية والحماية التي يقدمها له هذا القانون.[2]

الفرع الأول : الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايتها لتمكنها من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني , وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا وكذلك من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول على المستوى ثنائي والمتعدد الأطراف باللجوء غلى التحكيم الدولي , إن عزم الجزائر على جذب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والاقتراض رقم (10/90) والمرسوم التشريعي رقم (12/93) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على :[3]

---

[1]-صالح مفتاح , دلال بن سمينة , مرجع سيق ذكره ,ص117

[2]-عبد الحميد اونيس : **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** , الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ,17-18 أفريل , الجزائر, 2006, ص255

[3]-نفس المرجع ,ص257.

1/-الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمل به لإقامة الاستثمارات في شتى المجالات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة كالصحة العمومية , التربية , التعليم ,وكذلك بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي .

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات غما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة , كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA) على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوق بالوثائق التي تشترطها التشريعات والتنظيمات .

2/-مبدأ إلغاء التمييز المتعلق بالمستثمرين والاستثمار

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 12/93 والتي ورد فيها : " يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والواجبات فيما يتعلق بالاستثمار".

ومنه توضح هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات وثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة.

3/-ثبات القانون على الاستثمار

لقد جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 12/93 مايلي :

لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي غلا غذ طلب المستثمر ذلك صراحة , كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار تقوية تشجيع الاستثمارات وحمايتها .[1] حيث جاءت المادة بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي .

4/-ضمان حرية التمويل

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تمويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة للتمويل سواء كان في شكل نقدي أو عيني والتي نصت عليها المادة 12 من المرسوم التشريعي 12/93.

[1]-موسى برهان : **الأسس والأطر الجيدة للاستثمار في الجزائر**, دار الملكية , الجزائر, 2000 , ص18

5/-الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة

إن للاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر أثرا في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي وهذا لكونها التزامات دولية كما إن التشريع الجزائري نص على المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي, ولتوفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات نذكر منها :[1]

- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات ونذكر منها ما يلي :

- ✓ الاتفاقيات المغاربية المتعلقة بتشجيع الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي [2]
- ✓ الاتفاقيات العربية المتعلقة بالاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدولة العربية [3]
- ✓ الاتفاقيات الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.[4]

- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار

لقد قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الكثير من الدول إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وأهم هذه الاتفاقيات ما يلي :

- ✓ الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع أمريكا [5]
- ✓ الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع ايطاليا[6]
- ✓ الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع فرنسا [7]
- ✓ الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع إسبانيا [8]

[1]-نفس المرجع السابق ,ص19.

[2]-المرسوم الرئاسي رقم 420/95 المؤرخ في 22ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار في الدول العربية, الجريدة الرسمية رقم 1991/06.

[3]-المرسوم الرئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية , الجريدة الرسمية رقم 1995/59.

[4]-الأمر رقم 09/95 المؤرخ في 24 ديسمبر 1954 الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار , الجريدة الرسمية رقم 1995/09.

[5]-المرسوم الرئاسي رقم 389/90 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990, الجريدة الرسمية رقم 1990/06.

[6]-المرسوم الرئاسي رقم 346/91 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991 , الجريدة الرسمية رقم 1991./46

[7]-المرسوم الرئاسي رقم 01/94 المؤرخ في 02 يناير 1994 ,الجريدة الرسمية رقم 1994/01.

[8]-المرسوم الرئاسي رقم 88/05 المؤرخ في 25مارس 1995 ,الجريدة الرسمية رقم 1995/23.

الفرع الثاني : الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص) ,ذلك لأنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في النظام العام يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل التكنولوجيا ,وفيما يلي أهم الحوافز للمستثمرين :[1]

1/-النظام العام للحوافز

يقوم هذا النظام على منح امتيازات تستفيد الاستثمارات منها ,أين تستفيد من :

- ✓ تطبيق النسبة المنخفضة في المجال حقوق الجمركية فيما يخص الأجهزة المستوردة .
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من رسم الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية .

2/-نظام الاستثناءات

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على مرحلتين وهي مرحلة بدأ الاستثمار اما المرحلة الثانية هي الانطلاق في الاستغلال , حيث تستفيد الاستثمارات المعنية في مرحلة بدأ الإنجاز من الإعفاءات من دفع حقوق الملكية وتطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2بالمئة ,والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات , وتطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة , أما في مرحلة الانطلاق في الاستغلال وبعد المعاينة تمنح مزايا عديدة للاستثمارات أهمها :

- ✓ الإعفاء لمدة 10سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة .
- ✓ الإعفاء لمدة 10سنوات على الرسم العقاري على الملكية العقارية

وللإشارة فقد تحصلت الجزائر على المرتبة الخامسة عربيا ضمن مؤشر حماية المستثمر لسنة 2013, والمرتبة 82 عالميا ضمن 185دولة.[2]

---

[1] -محمد طالبي : **اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ,العدد06,الجزائر ,2008.ص320.

[2]-المنظمة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات , ملف خاص ,العدد3, 2012, ص15

المبحث الثاني : المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي في الجزائر

تسعى الجزائر حاليا إلى تهيئة وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب اكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية, وذلك من خلال تهيئة بيئتها الطبيعية والتنظيمية .

وتوفر الجزائر على الكثير من المزايا كالموقع الجغرافي وتعدد الموارد الطبيعية واتساع الرقعة الجغرافية وغيرها من المزايا ,سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مناخ الاستثمار في الجزائر (مطلب الأول) تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر (مطلب الثاني) كما هو مبين أدناه

المطلب الأول:مناخ الاستثمار في الجزائر

سنتناول من خلال هذا المطلب إبراز مختلف عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر

الفرع الأول :المناخ الجغرافي والطبيعي

على عكس الدول الإفريقية تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها ب2381741كلم^2

وبهذا تعد أكبر دولة إفريقية ,كما لها شريط ساحلي يقدر ب1200كلم , يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا ,وتونس وليبيا شرقا ,أما من الغرب فيحده المغرب وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي ,تتوسط الجزائر بلدان المغرب العربي وهي بوابة إفريقيا ومنفذ مهم لأوروبا ,حيث يتميز بمناخها بتنوع الإليم من المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري ومناخ البحر الأبيض المتوسط .

- ✓ تغطي الغابات المنطقة الشمالية للصحراء على طول 1500كلم وعرض 20كلم تحت مشروع السد الأخضر , اما شمالا فمعظمها أشجار صنوبر تتربع على مساحة قدرها 650000 هكتار , اما في المناطق الداخلية فهي تزخر بزراعة الخضر والفواكه وزراعة الحبوب .
- ✓ سابقا كانت الموارد المالية في الجزائر محدودة ما ولكن في السنوات الأخيرة ومع الجهود المبذولة من طرف الجزائر ببناء عدة سدود ,أهمها سد بني هارون أصبح لها منسوب مياه لا باس به .
- ✓ تملك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي , بالإضافة إلى حقول البترول المكتشفة قديما وحديثا مما يؤهلها إلى أن تكون مناطق خصبة للاستثمار , بالإضافة إلى وجود مناجم الحديد والنحاس والفوسفات التي لم يتم استغلالها بالكامل .[1]

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات , مرجع سبق ذكره ,ص166.

الفرع الثاني : المناخ الاقتصادي

يقوم الاقتصاد الجزائري على إستراتيجية استئناف الثروات البترولية والغازية , فتتمثل نسبة الصادرات من المحروقات إلى الصادرات الإجمالية 90بالمئة في حين لا تمثل باقي القطاعات الأخرى كالزراعة إلا 10بالمئة .

- ✓ الاقتصاد الجزائري رهين الإجراءات الربحية المحققة في الأسواق الدولية ويتوقف النمو الاقتصادي على عاملين : أسعار النفط ومستوى تساقط الامطار, حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي عند ارتفاع مستويات أسعار النفط أي ارتفاع نسبة الإيرادات العامة وكذلك الحال عندما ترتفع كميات الأمطار المتساقطة إلى زيادة الزراعة من الحبوب وكذلك الاكتفاء الذاتي.
- ✓ سجلت أسعار البترول ارتفاعا إذا بلغت 110 دولار أمريكي للبرميل الواحد أواخر شهر ماي من سنة 2013 ,كما سجل عجز في ميزان المدفوعات قدرت ب64.1 سنة 2013
- ✓ آليات الفساد في حركية النشاط الاقتصاد , حيث تنامت شبكات اقتصادية موازية , وكثرت الأسواق السوداء وتنامت أحجام الثروات وتبيض الأموال , وعمت ظاهرة الرشوة التي امتدت إلى كل القطاعات سببت تعطيلا كبيرا وعائقا أمام ضرورة اقتصاد البلد وذلك من تعطيل وإلغاء وتجميد المشاريع وكذلك هدر الأموال وتكاليف هذه الأخيرة .

يمكن ذكر بعض الخصائص أو المؤشرات الاقتصادية الهامة لعام 2011:[1]

لقد كان الناتج الداخلي العام Pib يقدر ب:146 مليار دولار أمريكي سنة 2010 ,في سنة 2011 قدر ب: 168.8 مليار دولار أمريكي , أما الناتج الخام لكل فرد فكان : سنة 2010 ب: 3640 دولار أمريكي , سنة 2011ب : 4798 دولار أمريكي واحتياطي العملة الصعبة كالتالي : سنة 2010ب : 197 مليار دولار أمريكي و سنة 2011ب : 160 مليار دولار أمريكي وكان معدل النمو يقدر ب:سنة 2009 5بالمئة , أما سنة 2010 5.3 بالمئة ,أما احتياطي الصرف : ارتفع إلى 32.144 مليار دولار أمريكي نهاية 2008 .[2]أما بالنسبة لمعدل التضخم فيقدر ب : 5.9بالمئة سنة 2009 و5بالمئة 2010, وب4بالمئة سنة 2011 ويقدر متوسط الدخل الفردي 750 ريال سعودي وبذلك تحتل الجزائر المرتبة 10 ضمن الدول العربية وذلك حسب تقرير البنك الدولي.

[1]- Conseil national économique et social ,ONS, bamquemondiale et statistique nationals www.statistique .nationales .com.-guide d'investissement en Algérie.

[2]-جريدة الشعب ,9ماي 2013.

الفرع الثالث : البنية التحتية للمواصلات والاتصالات إن توفر البلد على هياكل القاعدية جيدة يعتبر ذو أهمية بالغة ,حيث تتوفر الجزائر على :

1/-الطرق والمواصلات

تتوفر الجزائر على شبكة الطرق البرية الأكبر في إفريقيا ب135000 كلم و26000 كلم منها الطريق السريع إلا أنها تفتقر غلى الصيانة الدائمة , أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200كلم , علما أن بجزء ضئيل منها مزود بالكهرباء فهي شبكة موروثة من الحقبة الاستعمارية وقصد التخفيض من كثافة استعمال النقل البري حاولت الجزائر ضخ أموال طائلة في هذا القطاع ودعم المشاريع كانت قيد الدراسة والتنفيذ منذ سنوات , مترو الإنفاق باشر العمل منذ سنة 2010 , وكذلك فتح شبكة ربط بين الشرق والغرب(تونس ,المغرب), أما فيما يتعلق بالنقل الجوي فيوجد 35 مطار, 13 منها ترقى للمقاييس الدولية

كما تمتلك الجزائر 40 ميناء ,11منها فقط للصيد والتجارة والمحروقات أهمها : ميناء العاصمة , عنابة , بجاية ,سكيكدة ...وغيرها , غير أن عجز قدرات الاستقبال والمناوبة لهذه الموانئ تحول إلى عائقا بين المستثمر الأجنبي والاستثمار والتصدير إلى الجزائر.[1]

2/-التكنولوجيا والإعلام والاتصال

تعد الجزائر من بين الدول النامية التي ما تزال متأخرة نسبيا في استخدام التكنولوجيا الحديثة مع الرداءة في الخدمات ,ما إن اغلب المؤسسات الوطنية لا تجيد استعمال هذه الشبكة العنكبوتية في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية .

اما بالنسبة لشبكة الاتصالات فقد شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية ,حيث بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30بالمئة لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات ,اما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور بشكل ملحوظ في ظل وجود 03 متعاملين .

كما تمتلك الجزائر موارد الطبيعية والبشرية مهمة تتمثل في :

عدد سكان الجزائر ارتفع إلى 36300000 نسبة وهي إحصائيات جانفي 2011 , حيث يحتل الشباب دون الثلاثين سنة ما يقارب نسبة 70بالمئة من هذا المجموع , رغم كون المؤشرات الحالية توحي بانخفاض النمو الديمغرافي المسجل مقارنة بسنة 1971-1975 بنسبة 3.14بالمئة مع 1999 -2005 التي كانت حالي 1044بالمئة وهي تعتبر نسبة جديدة .

[1]- عمار بن عيشي , الغالي بن إبراهيم ,واقع الاستثمار الأجنبي في تقليص مستويات البطالة في الجزائر ,جامعة بسكرة وجامعة قالمة والجزائر,2010.

ولقد كانت هناك تغيرات معتبرة, أين زاد معدل الأمل في الحياة ب20عاما "de" vie Espérance

حيث أصبح يقدر العمر ب75.5 عاما في سنة 2008 كما لوحظ تقلص الزواج بالنسبة للنسمة ,فهذه الدراسة الديمغرافية تعطي توقع نمو عدد السكان في الجزائر إلى 45 مليون نسمة في سنة 2020م

كما تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة ومتنوعة من حيث توفر مصادر وقدرات التموين بالطاقة الكهربائية والغاز والبترول والطاقة الشمسية ,إن أكثر من 95بالمئة من المنازل في الجزائر مزودة بالطاقة الكهربائية ,وإن حوالي 150000 مسكن جديد يربط سنويا بشبكة الطاقة الكهربائية وحيث زادت القدرات الإنتاجية ب8800 مليون وات سنة 2010 ,أما الغاز فإن 35بالمئة من المنازل مزودة بالغاز وهناك برنامج خماسي بين 2011 إلى 2015 في ربط 1500000 مسكن جديد وكما تطمح الشركة الوطنية للغاز لغزو الأسواق الأوروبية عن طريق إنشاء مشاريع الطاقة مع إسبانيا وإيطاليا

المطلب الثاني :تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على التقسيمين الكمي والنوعي.

الفرع الأول :التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر

نعتمد في هذا التقييم على مؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار وهذا المؤشر وضع من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وحيث يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار وهي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم ,وسعر الصرف غير مغالي فيه .[1]

من خلال دليل المؤشر نلاحظ تحسن كبير في مناخ الاستثمار في الجزائر فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ,ويرجع ذلك إلى برنامج الإصلاحات الاقتصادية ,إضافة غلى ذلك اثر ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة ,وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية ,ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها .

[1]-المنظمة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات ,الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية الدولية ,العدد2,2011,ص17

الفرع الثاني : التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها وندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي وكما نقوم بعمل مقارنة مع البلدان العربية المجاورة وعرض بعض الجداول التي ترتب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية .

1/-مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (world economic fourm) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية وأصبح ضمن المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالمية لتنافس الدول.[1]

حيث أن هذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.[2]

2/-ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر

كلما تعقدت إجراءات الأعمال , طالت المدة , وارتفعت تكلفة أداء الأعمال أدى ذلك إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي السوق السوداء ,مما أدى إلى إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي , وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعية ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة , للمستثمر وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب هذا النوع من الاستثمارات العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها وتخفيض تكلفتها .[3]:

3/-مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات

وفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2013 فقد طبقت الدول العربية نحو 12 من الإصلاحات سهلت بها ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 3إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة.

- مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جور دال) منذ العام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ,وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20دولة عربية من بينها الجزائر , وقد تصاعد مؤخرا

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ,مرجع سبق ذكره ,ص168.

[2]-ناجي بن حسين ,دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ,رسالة دكتوراه غير منشورة ,جامعة منتوري قسنطينة,2007, ص67

[3]-نفس المرجع السابق ص68.

اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الإقتصادية .[1]

مكونات المؤشر

يستند هذا المؤشر غلى (10) عوامل تتمثل في :[2]

- ✓ وضع الغدارة المالية لدولة (الهيكل الضريبي للإفراد والشركات)
- ✓ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد
- ✓ السيادة النقدية (معدل التضخم)
- ✓ تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ وضع القطاع المصرفي والتمويل
- ✓ مستوى الأجور والأسعار
- ✓ حقوق الملكية الفردية ,التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية
- ✓ أنشطة السوق السوداء.

دليل المؤشر [3]

- ✓ (1-1.95) يدل على أن الحرية الاقتصادية كاملة
- ✓ (2-2.95) يدل على أن الحرية الاقتصادية شبه كاملة
- ✓ (31-3.95) يدل على أن ضعف الحرية الاقتصادية
- ✓ (4-5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

وضع الجزائر في المؤشر

لقد تراجعت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995 -2006 ما بين 3.30 و 3.50 مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية ضعيفة , فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتراجع غلى الرتبة 119 سنة 2006 على عكس كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الشبه كاملة بمؤشر متوسط يساوي 2.95.[4]

---

[1] - منصوري زين :**واقع وآفاق سياسات الاستثمار في الجزائر**, مجلة اقتصادية شمال إفريقيا العدد الثاني جامعة الشلف , الجزائر,2005 ,ص143

[2]- نفس المرجع ,ص143

[3]- حسين ناجي,مرجع سبق ذكره ,ص69.

[4]-جريدة الشعب, 15 مارس 2013.

أما في سنة 2013 تحصلت الجزائر على المرتبة ما قبل الأخيرة في المنطقة العربية وال145 عالميا و في حين المغرب الرتبة 90 في المؤشر العالمي حول الحرية الاقتصادية لهذا العام .[1]

- مؤشر التنمية البشرية

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنساني UNDP ويحتسب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي :

- ✓ طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة .
- ✓ المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل في المراحل التعليمية المختلفة وتتراوح ما بين 0بالمئة و100 بالمئة .
- ✓ مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار.[2]

دليل المؤشر

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر ,مؤشر التنمية البشرية متوسطة يتراوح من 50بالمئة إلى 79بالمئة ومؤشر التنمية منحط بمقدار أقل من 50بالمئة.

وضع الجزائر

وأشار التقرير الصادر هذا العام تحت عنوان "نهضة الجنوب " تحت عنوان "عمليات التنمية السريعة في دول العالم النامي ",موضحا أن هذه الظاهرة لم تقتصر على مجموعة من البلدان متوسطة الدخل ومثل البرازيل وروسيا والصين والهند ,بل تجاوزتها لتشمل مالا يقل عن 40 بلدا ناميا حققت مكاسب في التنمية البشرية فاقت ما هو متوقعا في العقود الأخيرة ,ليفيد التقرير بأن معظم هذه الإنجازات تحققت "نتيجة لاستثمارات مستدامة في برامج التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ,وانفتاح قوي على عالم يزداد ترابطا.

ولم يتغير ترتيب المغرب في ذات السلم ,مقارنة بالعام الماضي ,لتواجد في المجموعة الثالثة التي تضم الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة كالصين (101) , ومصر (112) ,وجنوب إفريقيا (121) عالميا ,في الوقت الذي ضمت فيه المجموعة الأولى دولا ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا, حيث حلت النرويج في المركز الأول ,متقدمة على أستراليا ,ثم الولايات المتحدة في المركز الثالث ,والسويد في المركز السابع ,واليابان في المركز العاشر ,وكندا في المركز الحادي عشر ,وفرنسا في المركز لل20,وإسبانيا في المركز 23.

[1]-المنظمة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات , بيئة أداء الإعمال في الدول العربية لسنة 2013 العدد 1.ص6

[2]- حسين ناجي, مرجع سبق ذكره ,ص68

- مؤشر محاربة الفساد (مؤشر الشفافية)

تصدر منظمة الشفافية العالمية سنويا مؤشر الشفافية منذ 1995 وذلك لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد, غير أن موقع

CNN ينشر عن المنظمة العالمية للشفافية أن الجزائر احتلت مرتبة متدنية جدا في ترتيب مؤشر الفساد الذي يعتبر دليله كالتالي:

- ✓ صفر:"درجة الفساد عالية"
- ✓ 10:"درجة الشفافية عالية"
- ✓ مابين صفر و10 مستويات متدرجة من الشفافية .

وقد تحصلت الجزائر على نقطة 2.9 وصنفها التقرير من الدول الأكثر فساد في العالم على غرار العراق وأفغانستان السودان واحتلت المرتبة 105 من أصل 178 دولة لسنة 2010 أما الدول الأكثر شفافية هي:فرلندا ,الدنمارك ,نيوزيلندا ,أيسلندا ,سنغافورة .[1]

4/- المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية

يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة وتدني معدلات التضخم وبنية سياسة مستقرة ,وتمثل السياسات الاقتصادية في محصلة النتائج لسياسات ثم إتباعها خلال فترات محددة وتشتمل ثلاث مجموعات :

- ✓ السياسة المالية:تقاس بعجز الميزانية كنسبة من إنتاج المحلي العام
- ✓ السياسات النقدية وتقاس من خلال التضخم
- ✓ السياسات المتعلقة بالمعاملات الخارجية :تقاس بعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج الداخلي العام

وإسنادا لهذه المؤشرات صنفت الجزائر ضمن الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي ,ولكن مع وجود بعض التحسن في المؤشرات في الاقتصاد الكلي واستعادة بعض التوازن الاقتصادي خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط وتحسين الإيرادات وانخفاض معدل المديونية .[2]

5/-الأداء ومؤشر إمكانات الاستثمار الأجنبي الوارد

[1] -fondation mo Ibrahim la qualité de la gouvernance et l'exellence du leader Afrique, 2011, p02

[2] -المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تقرير ,مرجع سابق ذكره,ص128.

أطلقت أمانة مؤتمر المتحدة التجارية والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي عام 2001 مؤتمر الاستثمار الأجنبي الوارد لمعرفة مدى جهود البلد في استقطاب رأس المال الأجنبي من جهة ومدى مساهمة الأسعار في النشاط المحلي والخارجي ,وخلق وظائف في سوق العمل من جهة أخرى .ففي تقرير سنة 2002 ثم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين[1]

- ✓ مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد
- ✓ مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد.

دليل مؤشر وفق مؤشر الأداء

هو حصول الدولة على معدل واحد (1) فما فوق ويعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية, اما فوق ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي .

إما وفق الإمكانيات :فتتراوح بين صفر وواحد : تحسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في قطر وادنى قيمة له على فرق بين اعلي قيمة للمتغير وادني قيمة له.

6/-مؤشر المخاطر القطرية الصادرة عن المجموعة

هو تقرير يصدر عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ 1980 وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والتعامل الجاري مع قطر, وذلك ببيان قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وتسددها في وقتها المحدد,ويقسم مؤشر دول على حسب درجة المخاطر غلى المجموعات التالية:

من 0إلى 49.5 درجة المخاطر مرتفعة جدا

من 50إلى 59.5 درجة المخاطر مرتفعة

من 60إلى 79.5 درجة المخاطر منخفضة

من 80 إلى 89.5 درجة المخاطر منخفضة جدا

وصنفت الجزائر ضمن الرتبة 85 دوليا من أصل 140 دولة, أين كانت قيمة المؤشر 65.5واي درجة المخاطر معتدلة ,ويشمل المؤشر تقييما ل132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية التي جاء تصنيفها في مارس 2012 كالتالي :

[1]-نفس المرجع ,ص129.

- ✓ 4 دول عربية هي : السعودية , قطر, سلطنة عمان , الإمارات , حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا من 80 إلى 100.
- ✓ 5 دول عربية هي: الكويت ,ليبيا , الجزائر, المغرب , البحرين حصلت على درجة مخاطر منخفضة من 70 غلى 79.5.
- ✓ 4 دول عربية هي: الأردن, تونس, لبنان, مصر, حصلت على درجة مخاطر معتدلة من 60 إلى 69.9.
- ✓ 3 دول عربية هي : العراق , اليمن , سوريا , حصلت على درجة مخاطر مرتفعة من 60 إلى 69.5 .
- ✓ دولتان هي: السودان والصومال حصلتا على درجة مخاطر مرتفعة جدا من 0إلى 49.9

مقارنة المؤشر بين عامي 2010 و 2012 بين ما يلي:

- ✓ 6 دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعتها وشملت : الإمارات , سلطة عمان , السعودية , لبنان , العراق , الصومال .
- ✓ شهدت 11 دولة عربية تراجعا في رصيد المؤشر ضمن مجموعتها.
- ✓ في حين حافظت الجزائر على تقييمها .[1]

[1]-المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مرجع سابق و 2012 , ص169

خلاصة الفصل

إن عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينيات و من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة و بدءا من وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر ومجموعة القوانين التي تقدم التسهيلات اللازمة لهذا النوع من الاستثمارات في الجزائر .بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر باستثناء قطاع المحروقات , لذلك قامت الدولة بتعديل التشريعات كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار و وصدور الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار, حيث قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .وبالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار, والدراسات التي أنجزت حول عوائق او عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

الفصل الثالث

عراقيل الإستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد

انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية مستدامة , وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف المشرع الجزائري لتحسين الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر , حيث أن كل هذه القوانين تهدف لتجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الاستثمار لتحريره من القيود والمعوقات المختلفة

ورغم الترسانة الكبيرة من القوانين والتحفيزات والمزايا التي أصدرتها الجزائر في مجال الاستثمار بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر غير أن هناك العديد من القيود والعقبات التي تحد من مستوى تدفقاته بالجزائر

وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين , المعوقات المؤسساتية للاستثمار الأجنبي في الجزائر (مبحث أول) , المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر (مبحث ثاني)

المبحث الأول : المعوقات المؤسساتية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

تتناول المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر مجموعة من المداخل ,التي نحاول من خلالها ذكر المعوقات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر والمعوقات التمويلية كما هو مبين أدناه:

المطلب الأول:المعوقات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب اهم القيود التشريعية (فرع أول) ,ثم ننتقل إلى القيود الإجرائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر (فرع ثاني)

الفرع الاول :القيود التشريعية

ويتعلق الأمر بالقيود والعقبات القانونية التي تحول دون قيام المستثمر بالاستثمار في بلد معين

والمستخرجة من النصوص القانونية التعلقة بقانون الاستثمار , حيث أنها وان كانت قوانين محفزة لجلب الاستثمار لكن تطبيقها على ارض الواقع يجعل منها في بعض الحالات قوانين نظرية, وفي هذا المطلب المعوقات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر يتعلق الأمر بالقيود القانونية وعدم الاستقرار القانوني والاقتصادي

ا.القيود القانونية:

من خلال استقراء الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم [1] نجد أن الجزائر وباعتبارها الدولة المستقطبة للاستثمار فهي ملزمة بوضع جملة من القواعد القانونية باعتبارها صاحبة السيادة وملزمة بالظهور بهذا المظهر كحق من حقوقها القانونية على اقليمها , غير أنه ومن جانب آخر تشكل هذه القواعد القانونية قيودا أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي وتدفعه للبحث عن أماكن أخرى آمنة للاستثمار فيها [2] , ومن مظاهر هذه القيود التي تشكل عقبات قانونية قيود التحفيزات الضريبية ومخاطر نزع الملكية للمنفعة العامة 1-قيود واردة على التحفيزات الضريبية للمستثمر الاجنبي :

[1]-انظر الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 متعلق بتطوير الاستثمار (ج ر عدد 2001/52) الكريم ,المتمم بالأمر رقم 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 (ج ر عدد 2006/47)

[2]- محمد السامرائي دريد, الاستثمار الأجنبي 'المعوقات والضمانات القانونية , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الأولى , بيروت , لبنان 2006 , ص103

التحفيزات هي الآليات التي تضعها الدولة المضيفة لاستقطاب المستثمر للاستثمار فيها [1] وتتعلق الحوافز الضريبية بمختلف الإعفاءات من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة , والتي نص عليها قانون تطوير الاستثمار[2] غير ان الاستفادة من هده الحوافز يلزم المستثمر بإتباع العديد من الإجراءات ,

المتضمن قانون المالية التكميلي المعدل والمتمم لقانون الاستثمار يهدف الى تشجيع الإنتاج الوطني لاختلال وهذا يعني ملفات كثيرة ,إضافة غلى مختلف القيود الضريبية المفروضة على المستثمر وان كانت مزايا تضمنها قانون الاستثمار لتشجيع المستثمر الأجنبي غير أن تعددها واختلاف اوعيتها يزيد من أعباء المستثمر ويثقل كاهله ويظهر ذلك في المرحلتين سواء مرحلة الإنجاز أو الاستغلال

1.1- قيود التحفيزات الضريبية للمستثمر في مرحلة الإنجاز:

-رغم أن قانون الاستثمار نصلا على الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستثناة المستوردة والمنتقاة محليا والتي تدخل مباشرة في الاستثمار, غير انه صدر مرسوم تنفيذي رقم 08/07[3] يستثني مجموعة من النشاطات والسلع والخدمات

من هذه المزايا المذكورة في الامر 03/01 المشار اليه سابقا , وهذا يعني انها لا تستفيد من الإعفاءات والتحفيزات الضريبية والجمركية التي نص عليها قانون الاستثمار , وهو ما يشكل عائقا قانونيا في مواجهة المستثمر الأجنبي

-كذلك المشرع في قانون الاستثمار لم تحدد مدة هذه الإعفاءات واحال شأنها الى المادة 13 بموجب الامر 01/09 المعدل والمتمم للقانون 08/06 المعدل والمتمم بدوره لقانون الاستثمار[4]والأجل يبدأ حسابه من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا الضريبية من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار , وهذا يعني امرا مبهم وغير واضح مما يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويدفع بالمستثمر الى النفور والهروب نتيجة تأخير مدة انجاز المشروع مما ينعكس سلبا على المستثمر الأجنبي .

[1]-عبد الله عبد الكريم , ضمانات الاستثمار في الدول العربية , دار الثقافة للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , عمان , الأردن ,2008 , ص50.

[2]-انظر الفقرة 01 من المادة 09 المعدلة بالأمر 08/06 المعدل والمتمم لقانون الاستثمار 03/01 المشار إليه سابقا

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 07/ سابقا ,ر خ في 2007/01/11 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الامر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المشار إليه سابقا

[4]- الأمر 08/06 المشار اليه سابقا

2.1- قيود التحفيزات الضريبية للمستثمر الأجنبي في مرحلة الاستغلال :

-المادة 35 من الامر المتضمن قانون المالية التكميلي [1] وضعت شرطا وهو ضرورة انشاء اكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط وذلك للاستفادة من مزايا هذه المرحلة , وان كانت الجزائر تهدف من خلال تكريس هذه المادة في قانون الاستثمار الى ترشيد الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر وكذلك الحاجة الى خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة في الدولة باعتبارها المضيفة لكن هذا بعد حاجزا وعائقا فرضته الدولة المضيفة بنص قانوني قد يعتبره المستثمر حاجزا ينفره من الاستثمار في الجزائر

-من العوائق القانونية في مجال منح الحوافز الضريبية أيضا إن الاستفادة من الإعفاء على القيمة المضافة يكون حكرا فقط على الإقتناءات ذات المصدر الجزائري [2] وان كان هذا التعديل الذي تضمنه الأمر 01/09 التوازن بين الاستيراد والتصدير باعتبار الجزائر بلد ينصب استيراده على المحروقات اساسا , غير انه يعتبر من القيود القانونية التي تؤدي الى تراجع الاستثمارات الأجنبية , لانه يعد بمثابة إنقاص للامتيازات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي

2-مخاطر نزع الملكية للمنفعة العامة :

ملكية الاستثمار شيئا مقدسا عند المستثمر الأجنبي [3] ,حيث يوليها هذا الأخير اهمية كبيرة واي اخلال بها قد يجعله يعرض عن الاستثمار مهما توفرت فيه فرص تحقيق الربح ولذلك كان من الضروري منحها اهمية كبيرة في سياسة الدولة لتحفيز الاستثمار الأجنبي وضرورة إحاطتها بضمانات تحد وتزيل مخاوف المستثمر الاجنبي من خطر نزع ملكية الاستثمار , وهذا يجعله يقبل عليها دون تردد[4],وبالرجوع الى قانون الاستثمار الجزائري نجده :

- تكلم على ضمان ضد المصادرة الإدارية للمستثمر[5] وكذلك ضمن له عدم حصول نزع للملكية الا في اطار ما نص عليه القانون [6] وهو ما يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار دون تخوف غير ان احترام الملكية

---

[1]-المادة 35 من الأمر 01/09 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسابقا 9(ج ر عدد 2009/44) عدلت من المادة 09 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المشار إليه سابقا

- هاشم, ة 60 من الأمر 01/09 المتضمن قانون المالية التكميلي المشار اليه سابقا.[2]

[3]-عمر هاشم , محمد صدقة , ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي , دار الفكر الجامعي الإسكندرية , مصر 2007 ص36

[4]-عمر هاشم , محمد صدقة .المرجع السابق ,ص40

[5] - المادة 16 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار والتي تنص على ان الجزائر, كان ان تكون الإستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية الا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به)

[6]- القانون رقم 11/91 المؤرخ في 1991/04/27 المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من اجل المنفعة العمومية (ج ر عدد 1991/21)

الفردية لم يحل دون نزع للمنتفعة العامة , والأدهى دون اي تعويض عند ارتكاب اعمال مخالفة لأحكام القانون او النظام العام [1] وهذا يعد بدوره عائق قانوني يعيق المستثمر الأجنبي

-والنتيجة ا ناي نظام قانوني يتم بموجبه نزع الملكية وان كان للمنفعة العامة فهو يعد عائقا وقيدا قانونيا في وجه الاستثمار الأجنبي , لأنه في الأخير بنجر عنه حرمان المستثمر حكما من استثمار امواله .

***عدم الاستقرار القانوني والاقتصادي:**

من اهم القيود التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي وتجعل المستثمر يتردد في الإقدام على هذه الخطوة هو عدم الإستقرار في النظام القانوني للجزائر, وعدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية للبلاد

1-عدم الإستقرار القانوني والإقتصادي :

من اهم القيود التي تقف في وجه الإستثمار الاجنبي وتجعل المستثمر يتردد في الإقدام على هذه الخطوة هو عدم الإستقرار في النظام القانوني للجزائر, وعدم الإستقرار في السياسة الإقتصادية للبلاد

1-عدم الإستقرار القانوني : ويتعلق الامر بالمتغيرات المستمرة وتعدد القوانين والأنظمة والتعديلات في مجال الإستثمار

1.1-التعديلات الماسة بقانون الإستثمار في الجزائر:

إن مسألة الإستثمارات في الجزائر عالجها المستمثر منذ الإستقلال وتحديدا قانون الإستثمارات الصادر في سنة 1963 [2] وقانون الإستثمارات لسنة 1966 [3], حيث يلاحظ ان المشرع حصر مبادرة تحقيق المشاريع الإستثمارية في القطاعات الحيوية , ثم قانون 11/82و قانون 15/88 [4] الذي رخص الإستثمار الأجنبي والغى التمييز بين القطاعين العام والخاص ثم قانون 10/90[5] وصولا الى قانون 1993 الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والإستعدادللإندماج في الإقتصاد العالمي[6], ثم جاء الامر الرئاسي رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم [7]

---

[1]- المادة 09 من الامر 155/66 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بالقانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 (ج ر عدد 2006/14)

[2]-القانون رقم 277/63المؤرخ في 1963/07/20 المتضمن قانون الإستثمار في الجزائر

[3]- القانون رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15 المتضمن قانون الإستثمار في الجزائر

[4]- القانون رقم 25/88 الصادر في 1988/07/12 المتضمن قانون الإستثمار في الجزائر

[5]- القانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14

[5]-منصوري الزين ,واقع وافاق سياسة الإستثمار في الجزائر ,مقال منشور , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,العدد 02 ,صادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا بو جامعة حسيبة بن بوعلي و الشلف ,الجزائر 2005 , ص129

[7]- الامر 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار المشار اليه سابقا

هذه التعديلات كانت جذرية وكان الهدف منها تحفيز الإستثمار الأجنبي في الجزائر , غير ان عدم استقرار تشريع الإستثمار وتعرضه للتغيير من وقت لاخر يؤدي عدم ثبات توقعات المستثمر وحساباته وهذا يعد بدوره عائقا من العوائق التي تحول دون اقبال المستثمرين سواء المحليين او الاجانب على الإستثمار في الجزائر.

2.1-حق الدولة في الغاء القوانين او تعديلها :

ضمان استقرار القانون المطبق في ظله مشروع الإستثمار يعد تدخل وتفليص وحد من السلطة التشريعية للدولة , وان كان المبدا المكرس في قانون الإستثمار هو بقاء القانون الذي انشا في اطاره مشروع الإستثمار هو الساري المفعول [1], غير انه الدولة المضيفة الحق في تغيير قوانينها وتعديلها او حتى الغائها , وقد يمتد هذا الحق الى امكانية الغاء القانون الدي قرر المبدا في ظله , وهذا ايضا يعد من اهم العوائق التي تعيق الإستثمار الاجنبي.

2-عدم الإستقرارالإقتصادي :

من اهم الأسباب التي تشكل عائقا ايضا في مواجهة الإستثمار الاجنبي في الجزائر في الجزائر هو التغيير المستمر في السياسة الإقتصادية للبلاد ويظهر ذلك من خلال:

1.2-غموض السياسة الإقتصادية للبلاد :

ان تغيير الجزائر لسياستها الإقتصادية بتغيير الرؤساء والحكومات وذلك في مختلف المجالات النقدية والمالية ,والتي ينجر عنها التراجع عن السياسات السابقة تجعل المستثمر في وضعية صعبة غير مستقرة خاصة ان هذا الأخير يحاول بناء استراتيجية استثمارية بناءا على النظام القانونيلا الذي يحكم البلد المضيف , وفي مثل هذه الوضعية اكيد ان العزوف عن الإستثمار في الجزائر هو الأضمن والأسلم.

2.2-غموض قوانين الخوصصة:

ويتعلق الأمر بعدم وجود معلومات كافية وقوانين واضحة تشجع المستثمر للدخول في هذا النشاط , وذلك لأنه وبرغم ما أصدرته الجزائر من قوانين في ظل الخوصصة إلا انها ظلت غامضة ومعقدة , اضافة الى التأثيرات السلبية على الطبقة العاملة , خاصة وان النفايات العمالية تحاول الدفاع عن مناصب الشعل وعدم الإنصياع إلا إذا كانت النتائج مضمونة وهذا يعد عائقا امام تشجيع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر في ظل غموض هذه القوانين , وتضاف إليها المشاكل المرتبطة بالجهاز المصرفي حيث لم تتمكن الجزائر من تأهيله وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي , حيث لا تزال المنظومة البنكية الجزائرية تعاني العديد من المشاكل الهيكلية ومنها (بطء التحويلات البنكية , نقص التأهيل لدى البنكين تعقد الإجراءات

[1]- الامر 03/01 السابق والمعدل والمتمم

الإدارية المتعلقة بتحويل الأموال الى الخارج) كلها عوائق تؤثر على مناخ الإستثمار في الجزائر وتجعلها اقل استقطابا للغستثمار الأجنبي مقارنة بغيرها من الدول

الفرع الثاني : القيود الإجرائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

هذه القيود اوجدتها الإدارة المسؤولة عن تطبيق النصوص القانونية , ومدى كفاءتها في ارضاء المستثمر الاجنبي وتظهر هذه القيود التي تقل اهمية عن القيود ذات الطبيعة التشريعية من جانب الفساد الإداري وسوء تطبيق القانون من جانب الإدارة

الفساد الإداري

ظاهرة الفساد الإداريأصبحت من القضايا الراهنة على الساحة الدولية والمحلية بغعتبارهاعائ\ق اساسي للتنمية في مختلف المجالات , والفساد عرفه ابنك الدولي بأنه: استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية [1] ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والاجنبي بصورة سلبية ويعد من القيود التي تحول دون تدفق الإستثمار الأجنبي في الجزائر

1-مظاهر الفساد الإداري:

ويتعلق الامر بجميع التصرفات غير القانونية التي تهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن في وقت قصير وبطرق غير شرعية , ومن مظاهر الفساد انه يأخذ شكل (رشاوي , اختلاس مال عام , المحسوبية) , وبالرغم من تصدي المشرع الجزائري لظاهرة الفساد من خلال قانون الوقاية من الفساد ومكافحته [2] والذي وضع اجراءات وعقوبات رادعة لمكافحة الفساد داخل الغدارة الجزائرية , غير ان تأثيره يظهر من خلال الصلاحيات الممنوحة للموظفين المتواجدين على مستوى مراكز القرار وموقع التنفيذ وتظهر من خلال والحق الممنوح لهم لإعطاء تراخيص مختلفة ووثائق مقابل هذه المزية الغير مستحقة مما يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويعد عائقا إمام الاستثمارات الأجنبية

2-بيروقراطية الإدارة

ويتعلق بالفساد الاداري من جانب الموظف . حيث يعد عائقا بشريا يتجلى في المعاملات المشبوهة وللأخلاقية للإداريين والمشرفين على تنفيذ واتخاذ القرارات حيث يعمدون الى التماطل والتهاون في القيام بالإجراءات الإدارية في مواجهة المستثمر بدافع ان القانون يتطلب ذلك وهذا لإجباره على الدفع المسبق في شكل رشاوي

[1]-زياد عربية بن علي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية , مجلة الأمن والقانون , كلية الشرطة , السنة العاشرة , العدد الأول , دبي , يناير 2002 ,ص 268

[2]- القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

بغرض تسهيل اموره الإدارية , وهذه تعد مصاريف تشكل قيودا لانها تعد امتصاص لجزء من ارباح المستثمر يدفعه الى النفور وتفادي مثل هذه الحالات

سوء تطبيق القانون :

حاول المشرع الجزائري من خلال الامر 03/01 المعلق بتطوير الإستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية امام المستثمرين الأجانب ويظهر ذلك من خلال انشاء شباك موحد يقدم كل الخدمات والمعلومات المتعلقة بالإستثمار للمقيمين والغير المقيمين و غير ان الإشكال يطرح على ارض الاقع بالنسبة للغدارة التي تسهر على تطبيق النصوص القانونية والتي تضمنها قانون الإستثمار ويظهر ذلك من خلال ك

1-جمركة البضائع

إجراءات بيروقراطية على مستوى الموانئ ويتعلق الأمر بالبضائع المستوردة والتي تمر إلزاما غير المكاتب الجمركية وما يترتب عن ذلك من تطويل في إجراءات الجمركة وكذلك أسعار الشحن الكبيرة مقارنة بدول أخرى , وكذلك الإشكال بالنسبة لعدم توفر شبابيك لا مركزية على مستوى كل الولايات لتقريب الإدارة من المستثمر

2-غياب آليات المراقبة : من العوائق الإجرائية التي تواجه مناخ الاستثمار في الجزائر هو عدم وجود آليات قانونية فعالة لمراقبة الإدارة في تطبيق وتنفيذ القوانين المتعلقة بالاستثمار وكذلك معلومات كافية ومتجددة عن مناخ الاستثمار تودع كمرجعية قانونية على مستوى الإدارات المعنية يمكن الرجوع إليها للتعرف على فرص الاستثمار وظروفه قبل المجيء الى الجزائر

المطلب الثاني : المعوقات التمويلية

يعتبر تمويل الاستثمار مسألة مهمة بالنسبة للمستثمر خصوصا الأجنبي الذي يجازف بالاستثمار في الدولة المضيفة , وبالتالي فإن ضعف النظام التمويلي للاستثمار في الدولة المضيفة وعدم توفر آليات دولية تساعد على الاستثمار في تلك الدولة تعتبر عائقا مهما في وجه المستثمر وبالتالي سنحاول دراسة هذه العوائق من خلال عنصرين اساسيين وهما :

- ضعف الأنظمة التمويلية للاستثمار الأجنبي
- قلة الإعانات والمساعدات المالية الداخلية والدولية

الفرع الأول : ضعف الأنظمة التمويلية للاستثمار الأجنبي

بداية نقصد هنا تمويل الاستثمار بمعناه الواسع سواء من الناحية المالية اي بالأموال السائلة أو تمويله بالعقارات والمباني اللازمة لإنجاز مشاريعه الاستثمارية

1/ في الشق الأول : يعتبر صعوبة الوصول للقروض البنكية المشكلالاكبربالنسبة للمستثمرين في الجزائر , فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد وصعوبات في الحصول على القروض خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجديدة

ورغم التغييرات المستحدثة في النظام المصرفي بصدور الامر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض , والإجراءات التي وضعها من اجل تحسين وتطوير عمل ودور البنوك والمؤسسات المالية خصوصا بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الكبرى , إلا ان النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب يمكن ان نلخص بعضها فيما يلي :

- نقص الكفاءة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية خصوصا فيما يتعلق بتسيير القروض وتقييم المخاطر , وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير القروض وتقييم المخاطر , وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير القروض و وعدم وجود برامج تمويل متخصصة وارتفاع سعر الفائدة والكلفة.
- رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء انظمة المدفوعات , اذ قد يتطلب تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك في نفس المدينة مدة تتراوح ما بين 06الى 17 يوم , وترتفع الى ما بين 33و34 يوم عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين , وفي مدينتين مختلفتين [1]

- كثرة الإجراءات وطول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها , وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات

- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها , حيث تبحث دائما عن ضمانات لأموالها تفوق قدرة المستثمر والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي للعقارات المبنية او غير مبنية (البني التحتية للاستثمارات), الأمر الذي أدى إلى تعليق الكثير من الملفات بسبب الضمانات التعجيزية المطالب بها .

ونشير هنا الى ان الأراضي والعقارات التي بنيت عليها مشروعات الاستثمار (المستفيدة من حق الامتياز) يمكن تكوين رهون رسمية عليها لضمان القروض المقدمة بحسب ما نص عليه القانون المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشارع استثمارية [2] هذا بالإضافة لسيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي رغم المحاولات الفاشلة لخوصصة بعض البنوك مثل ك القرض الشعبي وما زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك مثل : بنك الخليفة , CPA

[1]-مجمد ساحل: تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية دراسة مقارنة , مرجع سابق , ص80

[2] -المادة 11 من الامر رقم 08-04 المؤرخ في 01سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة لأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية

الجزائري والبنك التجاري والصناعي , التي جعلت المستثمرين الأجانب يتخوفون من اللجوء للبنوك لجزائرية ويشككون في نجاعة النظام المصرفي ومدى الرقابة الممارسة على عمل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر

2/في الشق الثاني : الخاص بمشكل الحصول على العقار الصناعي اللازم لإنجاز المشاريع الاستثمارية , باعتباره عنصر مهم في الاستثمار الذي يحتاج إلى البنى التحتية لإنشاء اساسه. يمكن ان نعدد بعض الصعوبات المسجلة في هذا المجال والتي أدت لإعاقة وعرقلة الاستثمار الأجنبي فيما يلي :

- تعدد الإجراءات وثقلها , وتقديم نفس الملفات امام هيئات ترقية الإستثمار, هيئات تخصيص العقار ومرة اخرى امام مسيري العقار , حيث يتوجب على المستثمر في الجزائر المرور بحوالي 16 مرحلة تتضمن كل واحدة منها إجراءات إداريا بغرض الحصول على العقار الصناعي الضروري لتجسيد مشروع ما , فيما لا يتطلب تحقيق ذلك في المغرب سوى اربع الى خمس مراحل ادارية فقط
- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة
- عدم توافق طبيعة الاراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط
- بقاء العديد من الاوعية العقارية بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية عقود الملكية

ومن جهة اخرى فقد اظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسالة العقار في الجزائر الى وجود عدد كبير من الاراضي غير مستغلة , حيث يوجد حوالي 30بالمئة من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة,كما بينت تقديرات وزارة الصناعة الى ان حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب180 مليون م^2 بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2 فقط , ولهذا يتبين ان الازمة ليست في نقص العقار بقدر ما هي ناجمة عن سوء التسيير والفساد وعدم الاستغلال الكامل للعقارات وغياب الشفافية في توزيعا [1]

هذا رغم ما قامت به السلطات الجزائرية من تعديلات للمنظومات القانونية لترقية وتشجيع الاستثمار بصدور الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية , الذي اعطى للمجلس الوطني للاستثمارإمكانية منح ارض المشروع بالتراضي وبتخفيضات على سعر التنازل , كما تم إنشاء جهاز مكلف بمتابعة ورصد وضبط العقارات الموجهة للاستغلالالاقتصادي ونشر المعلومات اللازمة عنها ألا وهو الوكالة الوطنية للوساطة , والضبط العقاري[2]

[1]- -ساعد بوراوي : الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , ص151. 152

2-المرسوم التنفيذي 2 رقم 07-119 المؤرخ في 23 افريل 2007 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الاساسي

الفرع الثاني: قلة الإعانات والمساعدات المالية الداخلية والدولية

ان حجم المساعدات والإعانات المالية التي تتلقاها الاستثمارات في الجزائر قليلة جدا ولا يمكن ان تحقق او تغطي مقدار الاحتياجات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي أو الوطني على حد سواء

وبالنسبة لصندوق دعم الاستثمار الذي انشأ بهدف تقديم الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية وفق آليات عمله , نجد ان دعمه اولا محصور في مجال واحد من الاستثمارات وهي الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تحتاج الى التنمية وهذا يعني ان باقي الاستثمارات غير معنية بهذا الدعم.

كما ان الدعم المقدم لهذه الاستثمارات يتعلق فقط بالبني التحتية اي تكفل الدولة جزئيا او كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار , وبالتالي ليس هناك مساعدة او دعم مباشر يقدم في شكل منحة او مساهمة في نفقات المشروع على خلاف الدول المجاورة مثل المغرب وتونس التي تقدم منحة للاستثمار في شكل نسبة من نفقات المشروع . وبالتالي ان هذا الدعم محصور في بعض المناطق التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار إن كانت ستستفيد من الدعم ام لا , كما انه محصور في تكاليف المنشآت الضرورية فقط لا غير

الى جانب ذلك لا يوجد آليات فعالة لتقديم والمساعدة للمستثمر الأجنبي , وهذا ما لا يشجع على الاستثمار ويعيق الكثير من المشاريع التي تحتاج الى دعم من الدولة التي ستقام عليها , مع استفادتها من ما سيعود عليها من نفع عام من وراء هذه المشاريع

من جهة أخرى وفي إطار الدعم الدولي للاستثمار الأجنبي في الجزائر, تجد ان الآليات المتوفرة في هذا المجال ورغم الجهود المبذولة في سبيل الحصول على دعم اكبر من المؤسسات المالية الدولية وبالأساس صندوق النقد الدولي والمؤسسة المالية الدولية التي تلعب دور هام في تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة في الدول النامية , وكذلك الدعم الأوروبي في إطار الشراكة الاورومتوسطية , إلا إن ذلك لم يكن كافيا بالقدر اللازم لضعف الإعانات والمساعدات المقدمة من جهة , وكذلك نتيجة للضمانات والشروط المشددة المطلوبة من هذه المؤسسات لتميل ودعم الاستثمارات في الدول النامية التي تعاني من تفشي الفساد , واختلاس الأموال الموجهة لإنشاء المشاريع الكبرى , وعدم تحقيق الاستثمارات التي تم طلب الإعانات والمساعدات من اجلها

إضافة لذلك وان كانت هذه المؤسسات تقدم الدعم للاستثمارات الخاصة في الدول النامية بالأخص حسب نظام عملها , إلا انه في الحقيقة لا يوجد في الجزائر آليات واضحة تمكن المستثمر الأجنبي من اللجوء إلى هذه المؤسسات للحصول على الدعم المالي مباشرة , وإنما يبقى الأمر متعلقا بالدولة التي تحصل على الإعانات والمساعدات لإنجاز المشاريع الاستثمارية في إطار علاقاتها الدولية مع هذه الهيئات المالية , مما يعني إمكانية استفادة المكلف بإنجازها من هذا الدعم بحسب سياسة الدولة ومدى إلزامها بدعم المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر واهم المزايا والحلول لمواجهتها

سنتناول في هذا المبحث اهم المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين ،معوقات الانطلاقة الإقتصادية الجديدة (مطلب اول) اهم المعوقات الإقتصادية (مطلب ثاني) ،الحلول والمزايا لمواجهتها (مطلب ثالث)) كما هو مشير ادناه:

المطلب الأول: معوقات الانطلاقة الاقتصادية الجديدة [1]

سينعقد لقاء الولاة بالحكومة لتقييم مدى تجسيد قرارات وتوصيات اللقاء الذي تم السنة الماضية حيث اعطيت تعليمات من طرف الوزير الأول من اجل إقحام الولاة ومعهم الإدارة المحلية في الحركية الاقتصادية الجديدة على المستوى المحلي

ونظرا لأهمية الموضوع وجديته وتعقيداته ميدانيا فإني خصصت هذه الورقة لتفكيك ولو جزئيا معوقات الانطلاقة الاقتصادية على المستوى المحلي وذلك من خلال تناول عدة نقاط هامة ليس حصرا ولكن باعتبارها من أكبر معوقات الانبعاث الاقتصادي القادر على التأسيس للنهضة الاقتصادية ولو كبداية وكذلك اهم المعوقات الإقتصادية واهم الحلول والمزايا التي تقترحها الجزائر لتهيئة الضروف المواتية لجذب الإستثمارات الاجنبية وتدفق رؤوس اموالها الى الجزائر.

الفرع الأول: إشكالية العقار الصناعي القديم والقيود الإدارية

أولا: إشكالية العقار الصناعي القديم

ظل الخطاب الرسمي منذ عقود يركز على ضرورة توفير العقار الصناعي للمستثمرين، وأنشئت مناطق صناعية كبرى عبر عديد المدن تلتها مناطق النشاطات بيد ان ديناميكية إنشاء هذه الفضاءات الصناعية توقفت مع نهاية الثمانينات ، بل أهملت جل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات وهي الآن في وضعية "كارثية" رغم المحاولات المحتشمة لإعادة تهيئتها وحسن تسييرها

وقد أظهرت التحقيقات الميدانية أن ما يزيد عن 40 بالمئة من الأوعية العقارية الصناعية غير مستغلة ومهمل سواء بالنسبة للقطاع العمومي او الخاص الذي امتلكتها بموجب قوانين سابقة وهو الآن يمارس أبشع صور المضاربة ، فيهان أمام أعين السلطات العمومية "المتفرجة" رغم أن يد الدولة "طويلة" وبإمكانها التدخل قانونا لاسترجاع المساحات المهملة من القطاع العمومي أو التي هي محل مضاربة لدى الخواص رغم دفاتر الشروط التي رافقت عمليات التمليك لهذه المساحات

[1]- بشير فريك لجريدة الشروق -العدد 5274 بتاريخ 11 نوفمبر 2016

إن أولوية الأولويات هي التوجه لهذه الفضاءات الصناعية الموجودة والمهملة والعمل على إعادة تنظيمها وحسن تسييرها من خلال دفاتر شروط مضبوطة وملزمة للمتعاملين ومؤسسات التسيير والصيانة لهذه المناطق ، وإحصاء المساحات الزائدة غير المستغلة والعمل على استرجاعها قانونا وتوزيعها على المستثمرين الجدد بمساحات الوحدات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النموذج الأكثر فعالية في خلق الثروة وامتصاص البطالة وإشاعة أسلوب المناولة والتكامل الاقتصادي لأي عهد المركبات الكبرى التي تصنع كل شيء قد ولى حتى في اكبر البلدان الصناعية

وعلى السلطات العمومية أن تنزل الى الميدان وتعاين واقع التراث العقاري الصناعي سواء في المناطق الصناعية وخاصة في مناطق النشاطات التابعة للبلديات التي تحولت الى احياء شبه فوضوية لا طرقات ولا كهرباء ولا هاتف ولا مياه ولا غاز وتقول انها منطقة للنشاطات ؟

فالأمر لا يحتاج الى رؤية واضحة وتصور دقيق وقرار سياسي سيادي واضح لأن الامر يتعلق بمستقبل البلاد طالما أكدت التجارب أن الاستمرار في نظام الريع البترولي من شأنه أن يعود بنا الى الوراء عقودا وعقودا ، فمن لا يتقدم يتأخر.

لقد كان لنا نسيج صناعي ضخم ورثناه عن "الثورة الصناعية " للراحل بومدين بالدرجة الأولى إلا أن السياسات "العرجاء" فككت ذلك التراث العقاري الصناعي من خلال " الخوصصة" "التحليلية المدروسة" ولكنها قد تكون مقبولة اذا تمكن "الملاك" الجدد من بعث الأنشطة الاقتصادية من جديد وارتفعت القيمة المضافة وازداد عدد العمال, أما إذا كان الأمر يتعلق بالمضاربة في العقار الصناعي وتحويل الأموال فعلى السلطات العمومية التحرك لوضع حد لهذه الممارسات المافيوية.

ثانيا: القيود الإدارية (البيروقراطية)

إن كل الدراسات والتحاليل حول المناخ الإقصادي ببلادنا تشير بأصابع الاتهام إلى "الغول" البيروقراطي الجاثم على الذهنيات والأفكار والعقول في كل الإدارات العمومية المركزية والمحلية والذي كان ومازال حجر عثرة في بعث التنمية الاقتصادية من خلال التعقيدات وكثرة الوثائق التي لا طائل منها بل وعدم احترام الآجال المنصوص عليها في بعض النصوص الجديدة ،على غرار عقود التعمير من رخص التجزئة والبناء والمطابقة الخ... والمنصوص عليها في المرسوم التنفيذي الصادر في 21 جانفي 2015 المنشئ للشباك الوحيد على مستوى البلديات لتسليم هذه الوثائق حيث حددت الآجال ب21 يوما، حيث أننا نتحدى أي بلدية استطاعت أن تسلم وثيقة من هذه الوثائق في أقل من ثلاثة إلى أربعة أشهر وأحيانا اقصر إلا نادرا جدا جدا.

فشتان بين القرار السياسي أو النص التشريعي أو التنظيمي والتطبيق الميداني العملي في غياب المتابعة والمراقبة والمساءلة نظرا للتحجر الذهني لدى القائمين على تسليم هذه الوثائق أم لعدم توفر الكفاءات أو حتى الموارد البشرية , غير القادرة على مسايرة النصوص الجديدة واحترام آجالها.

إن الآلة البيروقراطية يجب تفكيكها من خلال عصرنه الإدارة المركزية والمحلية باعتماد الرقمنة والإعلام الآلي والانترنت أو ما يطلق عليه "بالحكومة الإلكترونية " للقضاء على الطوابير والمواعيد والتخلص من قناصي الرشوة في مختلف إدارتنا العمومية .

فالعصرنة الإدارية ليست شعارا سياسيا يرفع في المناسبات فقط بل يجب أن يصبح حقيقة يومية وقد جريناها في وثائق وزارة الداخلية ووزارة العدل رغم أنها ما زالت في حاجة الى المزيد من الجهد ، فالأحرى بالإدارات المتعاملة مع العملية التنموية الاستثمارية أن تكون في الريادة لأن رهان المستقبل مرتبط عضويا ببعث الحركية الاقتصادية النشطة التي يمكن ان تحل محل الريع الطاقوي الذي مازال اقتصادنا أسيرا له.

الفرع الثاني : الإدارة الجبائية والقروض البنكية

أولا: الإدارة الجبائية

الحديث عن الإدارة الجبائية وعلاقتها المباشرة بكل الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية وغيرها يقودنا إلى التأكيد أن النظام الجبائي في بلادنا من أعقد وأصعب النظم الضرائبية من حيث تعدد وتنوع الضرائب والرسوم واتساع وعاءها لاسيما في السنوات الأخيرة.

وبصرف النظر عما يتم تقريره في قوانين المالية سنويا وعدم استقرار الرؤية الجبائية لدى المشرع الجزائري مما يربك المستثمر الوطني فما بالك بالأجنبي وما يترتب على ذلك من أحجام رؤوس الأموال عن الدخول في المغامرات الاستثمارية وتفصيل الأنشطة الموازية الطفيلية وفي أحسن الحالات التفنن في التهرب والتحايل الضريبي ، فالمثل يقول "كثرة الضرائب تقتل الضريبة"

إن الجانب البيروقراطي والأساليب البدائية في عمل الإدارات الجبائية المحلية في المديريات والمفتشيات والقابضات وعدم التفكير في عصرنه هذه الإدارات التي مازال أعوانها يمارسون مهامهم بطرق تقليدية بدائية وفي مكاتب أشبه بالدهاليز وكأن العملية "مقصودة" ليعمل هؤلاء في الظلام لأن العمل في وضوح النهار وفي الشفافية لا يساعد من تربى وترعرع في ربوع الهدايا والرشاوى مقابل منح الامتيازات والابتزاز والمساومة في غياب آليات الرقابة الآنية الحادة أو عدم نجاعتها.

ثانيا:القروض البنكية

لا يمكن الحديث عن الاستثمار مهما كان دون وجود نظام بنكي ناجع يساير ويراقب الديناميكية الإقتصادية صناعية أو سياحية أو خدماتية أو غيرها ، ورغم دخول بنوك أجنبية الساحة المالية بالجزائر فإن البنوك العمومية هي المستأثرة بعمليات تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية من خلال القروض الاستثمارية في حين تتولى البنوك الخاصة الأجنبية في أغلبها تمويل العمليات التجارية لاسيما منها عملية الاستيراد والمبادلات التجارية.وحيث أن البنوك العمومية هي المهيمنة على عملية القرض الاستثماري فإن المسجل أن هذه القروض ليست في متناول كل من يريد الاستثمار ، فهناك من يتحصل على ما يريد وبمكالمة هاتفية وفي آجال

قياسية وهناك من يكابد ويعاني الوثائق والتأثيرات ووضعها تحت تصرف لجان بنكية قد ترهقه دوريا بزيادة هذه الوثيقة أو تلك وقد يستفيد من جزء مما طلب وقد يرفض طلبه بعد شهور وشهور وتلك هي حالة من يريد الاستثمار في بلادي.

إن النظام البنكي في الجزائر نظام بدائي وصف منذ 26 سنة من طرف رئيس حكومة الإصلاحات بأنه عبارة عن شبابيك لا غير، والمؤسف أنه مازال كذلك، ولم يستفد منه إلا أصحاب النفوذ والمال حيث استحوذوا على ما قدر يساوي رؤوس أموال بعض البنوك، وفضائحها كانت ومازالت ماثلة للعيان الآن.

المطلب الثاني: أهم التحديات الاقتصادية

يمكن أن نلخص التحديات الاقتصادية فيما يلي :

الفرع الأول: عدم مواكبة الأنظمة الجزائرية للتحولات الاقتصادية العالمية :

لم تواكب العديد من الأنظمة التغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الماضية ، ناهيك عن التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي ، فمثلا في مجال القطاع المالي فإن النظام المالي بقي يعاني من تحديات كبيرة مثل عدم الكفاءة التسييرية وانخفاض معدلات نمو الإئتمان المصرفي وظاهرة التعثر وكثرة الديون غير المنظمة ، حيث لا يتماشى مع التطور الاقتصادي العالمي ، والجزائر اذ تبحث الآن عن زيادة الاستثمارات الأجنبية لابد أن تواكب أنظمتها التحولات الاقتصادية العالمية وخاصة عند قيام منظمة التجارة العالمية التي تتفاوض الجزائر معها من اجل الانضمام إليها .

كما انه لا تزال بعض الأنشطة ذات العلاقة بالاقتصاد بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة تحتاج إلى إعداد ودراسة[1]

الفرع الثاني:برنامج الخصخصة والقطاع الموازي

1-برنامج الخصخصة:

فهذا الأخير ظل عالقا وعرف تذبذبا كبيرا إلى درجة لم تعرف الاستثمارات الأجنبية تطورا معتبرا خاصة خلال السنوات الماضية خارج نطاق المحروقات ، مما أدى إلى أن المستثمرين الأجانب لم يتهافتوا

اقتناء الوحدات المعروضة للخوصصة لجلة المشاكل المتعلقة بعملية الخوصصة كغياب الشفافية وتداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني لمساهمة الدولة، الشركات القابضة والمجلس الخصخصة.[1]

[1]- ميلود وارزقي: تقييم حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية وتأثرها بمناخ الاستثمار (دراسة حالة الجزائر)أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر-3-، الجزائر 2013 -2014 ، ص 261.

2-القطاع الموازي:

تعتبر السوق الموازية من القيود التي تثير الخوف لدى المستثمرين خاصة المستثمرين الاجانب كما تشكل خطرا على المؤسسات النظامية حيث أصبحت الممارسات غير الرسمية تمتد الى القطاع الرسمي عن طريق البيع دون فواتير،دون تصريح جبائي، دون ضمانات بالإضافة الى انعدام خدمات ما بعد البيع وغيرها.

أكد منتدى رجال الأعمال في دراسة تحليلية أن القطاع الموازي في الجزائر يشغل 1.78 مليون عامل ما يعادل حوالي 22بالمئة من إجمالي العمال(8..25 مليون عامل)، خلال هذا المنتدى تم الكشف عن مبلغ الأرباح الصافية في القطاع الموازي الذي يتراوح ما بين 300 و600 مليار دج، كما قدرت الخسارة المسجلة في إيرادات صناديق الضمان الاجتماعي بمبلغ 42 مليار دج بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)،22 مليار دج بالنسبة للرسم على القيمة المضافة (TUA) و120 مليار دج بالنسبة للاقتطاعات في الضمان الاجتماعي ,

حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS، حوالي ثلثي (3/2) العائلات تشتري من السوق الموازية أي ما يعادل 70بالمئة من الأشخاص الذين لا يفوق دخلهم 20.000 دج.[2]

كل هذه الأرقام والمعدلات تدل على شدة تفاقم ظاهرة القطاع الموازي في الجزائر، وعلى عجز الجزائر في ايجاد الحلول والطرق اللازمة لمواجهتها وقمعها نهائيا، بالرغم من محاولتها في السنوات السابقة.[3]

3-عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

ان عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية او المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق الجزائر عليها، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منضمة الى المنظمة العالمية للتجارة، والاستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة هي ذات التكنولوجيا العالمية ، والشركات الأجنبية تفضل الدول المنضمة الى المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر نظرا لظروفها تحاول الاستفادة من تسهيلات هذه المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها.[4]

---

[1]- سعيد بريش: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (عرض وتقييم)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر ،2010.

[2]- أمال أزوار، قيود الاستثمار الأجنبي في الجزائر (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب 2002 -2009)، مذكرة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3- ، الجزائر، 2011 -2012 ، ص 63 .

[3]- أمال أزوار: المرجع السابق ذكره، ص 86.

[4]- بولعيد بعلوج: معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة ،الجزائر ،العدد 04 ،ص 86.

4-عدم شفافية النظام الضريبي وبيئة الأعمال في الجزائر:

على الرغم من أن الإعفاءات الضريبية التي يوفرها النظام الضريبي في الجزائر، تخفض من عبئ السعر الفعال للضريبة، إلا أنها لا توفر للجزائر موقعا تنافسيا في جذب الاستثمارات مقارنة بدول أخرى مثل تونس ومصر، وذلك بسبب تعميم نظمها الضريبية على أسس لا تتسم بالوضوح والشفافية ذلك أن الحوافز الضريبية وإن كانت مفيدة للمشروعات القائمة غلا أنها لا تساعد على جذب مشروعات جديدة ضف إلى ذلك فإن تعقد النظام الضريبي يمثل عائقا رئيسيا أمام الشركات، خاصة في ظل أنظمة حوافز مختلفة، هذا فضلا عن الصعوبات التي ينطوي عليها التقدير بالالتزامات الضريبية ، بالإضافة الى فض المنازعات الضريبية التي يمكن أن يستغرق حلها مدة طويلة.[1]

5-عدم وجود سوق للأوراق المالية متطور:

ان عدم وجود سوق للأوراق المالية متطور في الجزائر يعتبر من العوامل التي تعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك ان وجود سوق للأوراق المالية مرتبط بالأسواق المالية من خلال شبكة من المعلومات من شأنه ان يؤدي الى زيادة التدفقات المالية العملية الإستثمارية.[2]

المطلب الثالث: اهم الحلول والمزايا التي تضعها الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية

الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار ومن اهمها :

1-المجلس الوطني لتطوير الاستثمار (CNI) :

هو هيئة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على ترقية وتطويرا لاستثمار، وفك الضغط عن الهيئات للمستثمرين الأجانب وتسهيل العمل

التقليل من البيروقراطية .أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة، وترقية الاستثمار اعتمادا على الأمر 03-01 المؤرخ في 20اوت 2001 ، حيث يتولى الوزير المكلف برقية الاستثمار ، الأمانة العامة للمجلس ، وهو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة .

يقوم المجلس الوطني لترقية الإستثمار بالمهام التالية:

-إقراح إستراتيجية تطويرا الاستثمار وأولوياتها؛

-اقتراح إجراءات تحفيزية لاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة؛

[1]- ميلود وارزقي: المرجع السابق ذكره، ص 261

[2]- ميلود وارزقي: المرجع السابق ذكره، ص26

-الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات

-يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

- يقوم بتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموازنية الموجهة لصندوق دعم الاستثمارات.

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم ، ومواكبة عملية الاستثمار ، وتقليلا للبيروقراطية وتذليها لكل العقبات وتدعيما للهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضغط عليها، وإضفاء مزيد من الشفافية على عمل مؤسسات الدول قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (Agence Nationale de Développement de L'Investissement

وضعت تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف برقية الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تقوم ممارسة مهامها في 7 مجالات بارزة هي [1]

-إعلام :استقبال و إعلام المستثمرين.

-تسهيل: التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات ، و اقتراح معايير تنظيمية من اجل معالجة هاته القواعد المعيقة.

-ترقية الاستثمار :ترقية المحيط العام لاستثمار في الجزائر،وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج .

-إرشاد :تقديم النصح و مواكبة المستثمرين لدى الإدارات من خلال تحقيقهم لمشاريعهم

-مساهمة تسيير العقار الاقتصادي :إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية وضمان تسيير محفظة العقارات.

-تسيير المزايا :التأكد من أهلية انتخاب للمزايا المتعلقة استثمار المعلن عنها المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع

3-الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF): تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا لصلاحيات كل هيئة ،بالإضافة إلى تبديد كل مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية الضبط العقاري (Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation ، Foncière)

[1] - الوكالة الوطنية لتطوير الأستثمار ، وزارة الصناعة وترقية الإستثمار ، على الموقع الشبكي:
http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=andi2 *تصفح يوم* 2015/03/23

ومن مهامه ما يلي:

-**التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري**: تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار.

-**الوساطة العقارية**: تسير عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات .

-**ملاحظة و إعلام**: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات ، واتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلي .

-**ضبط السوق العقاري والمنقولات** :للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نجد ان الجزائر وفي مجال الاستثمار قد قامت بتهيئة الضروف المناسبة لتحضير مناخ الاستثماري لائق وفعال لجذب رؤوس الاموال الاجنبية وذلك من خلال قوانين الاستثمار وما تضمنتها من تحفيزات وإغراءات ورغم ذلك فإن تدفق الاستثمار الاجنبي في الجزائر ما زال محتشما مما يستدعي :

-ضرورة العمل على الكثير من الاصلاحات التي تمكن الجزائر من الاندماج في المحيط الاقتصادي ، وذلك بالتركيز على الاصلاحات في المجال البنكي والمالي.

-وتأهيل المؤسسات الاقتصادية والقضاء على مظاهر البيروقراطية والفساد الاداري من خلال تفعيل قانون مكافحة الفساد وخاصة الهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد والوقاية منه ويتعلق الامر بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .

-قيام السلطة العمومية بدورها الاساسي في توفير البيئة الاقتصادية ، السياسية ، القانونية المستقرة وتهيئة بيئة تشريعية مشجعة على الاستثمار.

الخاتمـــــة العامة

من خلال ما سبق دراسته نستنتج أن الاستثمار الأجنبي عبارة عن رأس مال خارجي وافد إلى الدولة المستقطبة للاستثمار، ومن ثم فإنه يخضع للقواعد القانونية السارية فيها، سواء من حيث تنظيم الملكية ومدى تدخل الدولة فيها، أو من حيث القيود المفروضة على الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار على أراضيها ، إذ يعد وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية، وتوظيف اليد العاملة، نقل التكنولوجيا، وتقليص فاتورة الاستيراد ، حيث يعتبر أحد الشروط الرئيسية لإنعاش الاقتصاد الوطني كونه شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال، وعاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية بين الدول وتفعيلها، بحيث أن قوة الدولة الاقتصادية تقاس بمدى استقطابها لمختلف الاستثمارات خصوصا الأجنبية منها، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة فالأولى يقصد بها تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس المال المشروع بنصيب يمنح لحق الإدارة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

أما الثانية فيطلق عليها استثمار المحفظة نظرا لتعمق هذا النوع من الاستثمار بشراء الأسهم والسندات، أو الاكتتاب في أسهم وسندات مشروعات قائمة دون قصد ممارسة إشراف ما عليها.

إن السياسة الجزائرية لم تتضح نيتها في التفتح على الاستثمار الأجنبي إلا من خلال تبنيها لنظام اقتصاد السوق وانتهاجها لسياسة الإصلاح الاقتصادي، الذي مكن إلى حد ما من تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية بحيث أبدت الجزائر إرادة لجذب ودعم وترقية الاستثمار وذلك بجعل عوامل الجذب أكثر تحفيز من غيرها من الدول، ومحاولة التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وذلك بظهور قطاعات رائدة حديثة من أهمها، قطاع الأشغال العمومية،النقل، والخدمات ...الخ.

وبهذا نجد الجزائر قد سعت إلى منافسة الدول الأخرى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لبلوغ الأهداف المرجوة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

الواقع يدل على أن المستثمر الأجنبي لا يزال مترددا في استثمار أمواله في الجزائر نظرا للمشاكل والعراقيل التي تواجهه وتعترض نجاحه، والتي ساهمت في تعطيل عملية التطور والتنمية الاقتصادية للبلاد، سيما فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والبيروقراطية بمعنى التهاون في أداء المهام وفرض إجراءات لا طائل منها سوى إرهاق المستثمر ماديا ومعنويا، أو الفساد الإداري الذي يعني جميع أشكال الممارسات والتصرفات الغير القانونية التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في وقت قصير وبطريقة غير شرعية، أو ما تعلق منها بالحواجز القانونية المتمثلة في عدم الاستقرار القانوني وكثرة التغييرات والتعديلات القانونية، وعدم وضوح هذه النصوص في قوانين وتشريعات الاستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها مما يؤدي إلى اختلاف في تفسيرها، وهذا ما يفتح المجال لوجود مفارقات واختلال في تطبيقيا، أو ما ارتبط منها بالعوائق الاقتصادية المتمثلة في محدودية السوق المحلي الذي ينتج أساسا عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، وعدم وجود سوق منافسة والعبء الضريبي المرتفع في بداية انطلاق المشروع ....الخ،أو ما تعلق بالحواجز السياسية المرهونة بعدم استقرار الوضعية السياسية والأمنية للبلاد، فاستقرار الأوضاع يمنح للمستثمرين الطمأنينة بضمان استقرار

المناخ العام، أما انعدام الاستقرار فيؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي من الاستثمار، وذلك لارتفاع مخاطره وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

رغم كل هذه العوائق إلا أن الجزائر تملك من الإمكانيات ما يجعلها مركز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، نظرا لشساعة مساحتها وتوفرها على أراضي زراعية، ومدن صناعية في الشمال والمناجم، وحقول الغاز والبترول في الصحراء، وهياكل عديدة تتمثل في شبكة الطرقات الضخمة، والموانئ والنقل الجوي، وشبكة المواصلات ...الخ

وفي سبيل النهوض بالسياسة الاستثمارية في الجزائر وتشجيعيا سعت هذه الأخيرة(الجزائر) إلى منح مزايا سواء ما تعلق منها بالمزايا المشتركة لكل الاستثمارات القائمة للاستفادة، والمزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و /أو المنشأة لمناصب الشغل أو ما تعلق بالمزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، كما سعت إلى تكريس جملة من المبادئ القانونية المنظمة للاستثمار في الجزائر، والتي تتجلى في حرية الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال والعوائد المحققة عنها، مبدأ المساواة في المعاملة إلى جانب الثبات التشريعي وضمان نزع الملكية، كما أقرت ضمانات قضائية كوسيلة لحل منازعات الاستثمار، وبسبب نظرة المستثمر الأجنبي السلبية اتجاه القضاء الوطني ثم اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي، زيادة على ذلك عمل المشرع الجزائري على استحداث أجهزة ذات طابع تنظيمي مهمتها الأساسية ترقية وتطوير الاستثمارات الأجنبية، ودعم المستثمرين وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية التي ينظمها إنجاز المشروع الاستثماري، وتتمثل هذه الأجهزة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعد من أجهزة الدولة الفاعلة في المجال الاقتصادي الذي يتميز بسرعة التعاملات، كما تعتبر همزة وصل بين الدولة والمستثمرين، أما الجهاز الثاني فيتمثل في المجلس الوطني للاستثمار والذي يعد الجهاز الذي يشرف على هذه المشاريع الاستثمارية، ويفصل في الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة مع المستثمر لحساب الدولة، أما الجهاز الثالث الذي يعد هيكل لا مركزي للوكالة الوطنية والمتمثل في الشباك الوحيد اللامركزي الذي يهدف إلى التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين الأجانب ويكون على مستوى كل ولاية في القطر الجزائري وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة في ختام هذه الدراسة سنتطرق الى النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة ، وما تمخض عنه من توصيات .

أولا : نتائج الدراسة

_ الاستثمار الأجنبي له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة والتقليص من نسبة البطالة وتحويل التكنولوجيا.

_ إن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يعاني من عدة عراقيل(إدارية قانونية ، اقتصادية، سياسية، اجتماعية) أدت إلى الكبح من تدفقه.

_ محاولة الدولة الجزائرية بذل جهود كبيرة من اجل جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال وضع مبادئ محددة لمعاملتها وفي حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد المحققة عنيا، حرية الاستثمار المساواة في المعاملة، الثبات التشريعي، وكذا الوسائل القضائية الكفيلة بالفصل في المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة،وهذا بهدف طمأنة المستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري في الجزائر.

_ محاولة الجزائر تبسيط الإجراءات الإدارية والسعي نحو إزالة التعقيدات البيروقراطية التي تقف حاجز أمام نجاح المشروع الاستثماري.

-إعداد الشفافية والإفصاح في الإحصائيات والتقارير الرسمية لبيئة الاعمال في الجزائر.

-منح الدولة الجزائرية مزايا أكثر تحفيزا للمستثمرين الأجانب بغرض الحصول على اكبر قدر ممكن من تدفق رؤوس الأموال.

-إن الضمانات التي كرسيا المشرع الجزائري ليست فعالة في سبيل نجاعة عملية الاستثمار في الجزائر ما لم تتجسد على ارض الواقع.

ثانيا : التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل ترشيد السياسة الاستثمارية الجزائرية لتدعيم التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات العالمية الراهنة، يمكن طرح التوصيات التالية:

-تهيئة المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

-إصلاح النظام القانوني بما يضفي عليه المزيد من الشفافية والوضوح وتطبيق على أحسن وجه.

-التخطيط من اجل جودة في التعليم ووفق متطلبات السوق.

-تحسين البيئة الإدارية من خلال القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد والرشوة المعرقلة لسير الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

-إيجاد حل لمشكل العقار الذي يبقى عقبة كبيرة في وجو المستثمر الأجنبي.

-تحسين وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الاستثمار.

-خلق نظام ضريبي أكثر شفافية واستقرار لجذب وتشجيع الاستثمار.

-التعاون المشترك في المجال القانوني والاقتصادي مع باقي الدول وتشجيع المنافسة والتمويل المشترك للمشاريع الاستثمارية.

-العمل على تحسين صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي وإقناعه بجدوى الاستثمار فيها بالترويج عن الفرص الاستثمارية والمزايا المرتبطة بها، وتقديم مختلف الخدمات المرتبطة بذلك بهدف تقليص نفقات الدارسة، والبحث بالنسبة للمستثمرين الأجانب عن طريق تقديم المعلومات حول البلد، وإمكانيات الاستثمار وحظوظ الربح فيه.

-وضع رقابة دورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع.

- مراقبة تضخيم الفواتير.

-تحسين الخدمات البنكية وإعطاء الاستقلالية فيما يخص توزيع القروض على ان تكون وفق دراسات تقنية تأخذ بعين الاعتبار التوجه الاقتصادي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تحديد الرؤية المؤسساتية للتعامل مع الشريك الأجنبي والالتزام بنتائج هذا التعامل من عقود واتفاقيات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ-الكتب

1. ليندا جابر: القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الأجنبي ,المؤسسة الحديثة ,لبنان ,2014,
2. دريد محمود السامرائي :الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات , مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت ,لبنان ,الطبعة الأولى ,2006 ,
3. عبد الله عبد الكريم عبد الله: ضمانات الاستثمار في الدول العربية, (دراسات قانونية مقارنة) , دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان , الأردن
4. إمام محمد سعد:البتر ودولار والاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية) . المكتب العربي للمعارف , القاهرة ,مصر , الطبعة الأولى 2013,
5. عيبوط محند ووعلي : الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ,دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .الجزائر ,2012 ,.
6. بن الضيف محمد عدنان : مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية , دار النفائس للنشر والتوزيع , عمان الأردن , الطبعة الأولى , 2013,
7. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية (دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية، السعودية)، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2017 ،
8. لطيفة كلاخي : أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض دول MENA) ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى ، 2017،
9. -رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر) ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007،
10. ليندا جابر:. القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الأجنبي، المؤسسة الحديثة، لبنان، 2014،
11. محمد عبد العزيز عبد الله : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، الطبعة الأولى ، 2005 ،
12. هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا) بيت الحكمة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2002، عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية ، مصر ،الطبعة الأولى،2008،
13. أميرة حسب الله محمد:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية (دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004-2005، حسب الدراسات فإن الشركات الفرنسية لم تسجل انخفاضا على مستوى صادراتها بالرغم من تزايد توزيع فروعها في أكثر من دولة أجنبية .

14. يعتبر الاقتصاديون إن مشكل تركز التكنولوجيا اكبر من مشكل تركز الدخل في العالم حاليا ' حيث أنه في 1973 بلغت تدفقات البحث والتطوير في الدول المتقدمة إلى 97.1 بالمئة في حين لم تتجاوز 2.9 بالمئة في الدول النامية
15. احمد زغدار,تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تحليلية ,مجلة الباحث الجزائر 2004
16. - عبد السلام أيو قحف ، 'اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1989' .
17. قادري عبد العزيز ,(2004) , الاستثمارات الدولية –التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات , دار هومة
18. موسى برهان : **الأسس والأطر الجيدة للاستثمار في الجزائر ,** دار الملكية , الجزائر , 2000 ,[1]
19. بن عيشي عمار ,بن إبراهيم الغالي ,**واقع الاستثمار الأجنبي في تقليص مستويات البطالة في الجزائر** ،جامعة بسكرة وجامعة قالمة والجزائر ,2010
20. -دريد محمد السامرائي , الاستثمار الأجنبي 'المعوقات والضمانات القانونية , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الأولى , بيروت , لبنان 2006 , ص103
21. -عبد الله عبد الكريم, ضمانات الاستثمار في الدول العربية , دار الثقافة للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , عمان , الأردن ,2008 .
22. عمر هاشم , محمد صدقة , ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي , دار الفكر الجامعي الإسكندرية , مصر 2007
23. مجمد ساحل: تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية دراسة مقارنة,
24. ليندا جابر: القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الأجنبي ,المؤسسة الحديثة ,لبنان ,2014,
25. دريد محمود السامرائي :الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات , مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,لبنان ,الطبعة الأولى ,2006 ,
26. عبد الله عبد الكريم عبد الله: ضمانات الاستثمار في الدول العربية, (دراسات قانونية مقارنة) , دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان , الأردن
27. إمام محمد سعد:البتر ودولار والاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية) . المكتب العربي للمعارف , القاهرة ,مصر , الطبعة الأولى 2013,
28. عيبوط محند ووعلي : الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ,دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .الجزائر ,2012 .
29. لطيفة كلاخي : أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض دول MENA) ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى ، 2017،
30. -رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر) ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007،

31. ليندا جابر:. القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الأجنبي، المؤسسة الحديثة، لبنان، 2014،
32. محمد عبد العزيز عبد الله : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، الطبعة الأولى ، 2005 ،
33. هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا) بيت الحكمة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2002،
34. عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية ، مصر ،الطبعة الأولى،2008،.
35. أميرة حسب الله محمد:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية (دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004-2005،
36. حسب الدراسات فإن الشركات الفرنسية لم تسجل انخفاضا على مستوى صادراتها بالرغم من تزايد توزيع فروعها في أكثر من دولة أجنبية .
37. احمد زغدار,تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تحليلية , مجلة الباحث الجزائر 2004
38. - عبد السلام أبو قحف ، 'اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1989
39. قادري عبد العزيز ,(2004) , الاستثمارات الدولية –التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات , دار هومة.
40. وكالة الأنباء الجزائرية, الأربعاء 16 كانون الثاني (يناير) 2013
41. موسى برهان : **الأسس والأطر الجيدة للاستثمار في الجزائر ,** دار الملكية , الجزائر , 2000 ,
42. بن عيشي عمار ,بن إبراهيم الغالي ,**واقع الاستثمار الأجنبي في تقليص مستويات البطالة في الجزائر** ،جامعة بسكرة وجامعة قالمة والجزائر ,2010
43. -دريد محمد السامرائي , الاستثمار الأجنبي 'المعوقات والضمانات القانونية , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الأولى , بيروت , لبنان 2006 ,
44. -عبد الله عبد الكريم, ضمانات الاستثمار في الدول العربية , دار الثقافة للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , عمان , الأردن ,2008 ,
45. عمر هاشم , محمد صدقة , ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي , دار الفكر الجامعي الإسكندرية , مصر 2007
46. مجمد ساحل: تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية دراسة مقارنة,

ب-الرسائل والمذكرات

- **أطروحة الدكتوراه:**

1- والي نادية : النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية , أطروحة دكتوراه ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة موارد معمري –تيزي وزو –الجزائر ,2014- 2015 ,

2- كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية مع دراسة مقارنة مع الصين ,تركيا ,مصر ,الجزائر أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر-3- ,الجزائر,2012 -2013 ,

3- --ثلجون سميشة : التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ,أطروحة دكتوراه , كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري – تيزي وزو – الجزائر,الجزائر و2017,

4- -شوقي جباري : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) , أطروحة دكتوراه و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن مهيدي , الجزائر, 2014 -2016 ,

5- 5- نشمه ياسين : مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر, أطروحة الدكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أبي بكر بلقايد , تلمسان , الجزائر, 2017 – 2018 ,

6- بيري نورة : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية(دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر ، تونس والمغرب للفترة 1996-2014)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي –الجزائر، 2015-2016،

7- داودي محمد: السياسة المالية وأثرها في استقطاب الاستثمار الأجنبي (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه ن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ، الجزائر ، 2011-2012 ،

8- شوقي جباري: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر، 2014-2015،

9- سعيدي يحي : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة متنوري، قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007 ،

10- ناجي بن حسين ,دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ,رسالة دكتوراه غير منشورة ,جامعة منتوري قسنطينة,2007,

11- وارزقي ميلود: تقييم حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية وتأثرها بمناخ الاستثمار (دراسة حالة الجزائر)أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر-3-، الجزائر 2013 -2014 ، ص 261.

- **رسائل الماجستير:**

1- صياد شهيناز : الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) ,مذكرة الماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ,جامعة وهران ,الجزائر ,2012-2013.

2- بن عباس حمودة : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الصين) ، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2011-2012،.

3- بامحمد نفيسة :تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر (تطبيق مقارن OLI) ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، الجزائر، 2015-2016 ، قروي صباح : الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الدولة الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ،جامعة بأجي مختار ، عنابة ، الجزائر، 2006-2007 ،

4- علة عمر: **حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي "دراسة مقارنة** ". مذكرة ماجستير, كلية الحقوق .جامعة منتوري ,قسنطينة , 13 ديسمبر 2008 ,ص22-2

5- ساعد بوراوي : الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , بريش سعيد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (عرض وتقييم)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر ،2010.

- أزوار أمال، قيود الاستثمار الأجنبي في الجزائر (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب 2002 -2009)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر -3- ، الجزائر ، 2011 -2012 ،

- **مذكرات الماستر:**

1- مطاي وعلي : الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، (2000-2014) ، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلاني بونعامة ، خميس مليانة، الجزائر، 2015-2016 ،

2- بعلوج بولعيد : معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة ،الجزائر ،العدد 04 ،

ج-الأوراق البحثية:

1-المجلات

1- محبوب بن حمودة ,إسماعيل بن قانة :أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ,مجلة الباحث ,العدد6 2007 ,

2- محمد طالبي : **اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر ,** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ,العدد06,الجزائر ,2008.

3- المنظمة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات , ملف خاص ,العدد3, 2012, ص15

4- المنظمة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات ,الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية الدولية ,العدد2,2011,

5- زين منصوري :**واقع وآفاق سياسات الاستثمار في الجزائر ,** مجلة اقتصادية شمال إفريقيا العدد الثاني جامعة الشلف , الجزائر ,2005 ,

6- المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات , بيئة أداء الإعمال في الدول العربية لسنة 2013 العدد 1.

7- منصوري الزين :واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ,مقال منشور , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ,العدد 02 ,صادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بو جامعة حسيبة بن بوعلي و الشلف ,الجزائر 2005 ,

8- زياد عربية بن علي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية , مجلة الأمن والقانون , كلية الشرطة , السنة العاشرة , العدد الأول , دبي , يناير 2002 , .

9- بعلوج بولعيد : معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة ،الجزائر ،العدد 04.

2-الجرائد:

_بشير فريك لجريدة الشروق العدد 5274 بتاريخ 11 نوفمبر 2016 .

د-الملتقيات:

1-عماد غشوي ,عادل جدادوة : **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ,** الملتقى الوطني حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة,05و06 ديسمبر , سوق أهراس.الجزائر.

هـ-المؤتمرات:

1- عبد الرحيم شيبي , محمد شكوري : معدل الاستثمار الخاص في الجزائر , المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراق, 23-25 مارس ,بيروت , 2009.

و-القوانين والمراسيم

•الدستور:

•الأوامر:

-الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد47

-الأمر رقم 09/95 المؤرخ في 24 ديسمبر 1954 الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار, الجريدة الرسمية رقم 1995/09.

2-الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 متعلق بتطوير الاستثمار (ج ر عدد 2001/52) الكريم ,المتمم بالأمر رقم 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 (ج ر عدد 2006/47)

•القوانين:

1-القانون 16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016, يتعلق بترقية الاستثمار, الجريدة الرسمية عدد 46 المؤرخة في 03 غشت 2016.

-قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية المتضمن قانون الاستثمارات ,الجريدة الرسمية رقم 1963/63.
-قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جويلية 1966 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 182.

2-القانون 11/82 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني ,الصادر في 1982/08/21.الجريدة الرسمية العد.د

3-القانون رقم 11/91 المؤرخ في 1991/04/27 المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من اجل المنفعة العمومية (ج ر عدد 1991/21)

4-القانون رقم 277/63المؤرخ في 1963/07/20 المتضمن قانون الاستثمار في الجزائر

5-القانون رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15 المتضمن قانون الاستثمار في الجزائر

6-القانون رقم 25/88 الصادر في 1988/07/12 المتضمن قانون الاستثمار في الجزائر

7-القانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990./04/14

8 -القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

•المراسيم:

1-المراسيم التنفيذية:

1-انظر المرسوم التنفيذي رقم 07/ سابقا ,ر خ في 2007/01/11 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المشار إليه سابقا

2-المرسوم التنفيذي 2 رقم 07-119 المؤرخ في 23 افريل 2007 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي.

ب-المراسيم الرئاسية:

1-المرسوم الرئاسي رقم 420/95 المؤرخ في 22ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار في الدول العربية, الجريدة الرسمية رقم 06/.1991

2-المرسوم الرئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية , الجريدة الرسمية رقم 59/.1995

3-المرسوم الرئاسي رقم 389/90 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990, الجريدة الرسمية رقم 1990.3/06

4-المرسوم الرئاسي رقم 346/91 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991 , الجريدة الرسمية رقم 46/.1991

5-المرسوم الرئاسي رقم 01/94 المؤرخ في 02 يناير 1994 ,الجريدة الرسمية رقم 1994/01

6-المرسوم الرئاسي رقم 88/05 المؤرخ في 25مارس 1995 ,الجريدة الرسمية رقم 1995/23.

ط-مواقع الأنترنت:

1 .nationales .com.-guide d'investissement en Algériewww.statistique

2الوكالة الوطنية لتطوير الأستثمار ، وزارة الصناعة وترقية الإستثمار ، على الموقع الشبكي:
http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=andi2 *تصفح يوم* 2015/03/23

المراجع باللغة الأجنبية

1. Paul Krugman et Maurice obsfeld, (2007), économie internationale :.
2. -Bernard Guillochon et Annie Kawecki,(2003),Economie international.
3. 1-Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer ,(2005) ,Economie internationale,
4. -R.Caves et R .Jones, (1998), Economie internationale- le commerce, ,
5. -Abdelkader Sid Ahmed (1981). Croissance et développement,
6. -Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer ,(2005) ,Economie internationale,.
7. Bernard Boret et Alain Damas ,(2001).Economie globale- regard actuel, 2eme édition, édition du renouveau pédagogique INS ? .
8. Conseil national économique et social ,ONS, banque mondiale et statistique nationals.
-fondation mo Ibrahim la qualité de la gouvernance et l'exellence du leader Afrique, 2011,

الملخص:

انتهجت الجزائر و في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية مستدامة ،وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف المشرع الجزائري لتحسين الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث أن كل هذه القوانين تهدف لتجميع و توحيد ضمانات وحوافز الاستثمار لتحريره من القيود و المعوقات المختلفة.

ورغم الترسانة الكبيرة من القوانين و التحفيزات و المزايا التي أصدرتها الجزائر في مجال الاستثمار بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر غير أن هناك العديد من القيود والعقبات التي تحد من مستوى تدفقاته بالجزائر

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي، القوانين الاستثمارية، الضمانات والحوافز الإستثمارية ،المستثمر الأجنبي، والعقبات.

Résumé :

Dans le cadre des réformes économique l'Algérie a endoctriné des politiques multi angulaires visant toutes à atteindre la réalisation d'un développement durable, et ce a travers des efforts législatifs établis afin de promouvoir le cadre réglementaires de l'investissement étranger en Algérie en unifiant le garanties et les motivations de l'investissement dans le but de le libérer des différents entraves possibles.

Malgré l'important dispositif de lois et 'encouragements établis par l'Algérie dans le domaine de l'investissement visant l'attraction des capitaux étrangers, les contraintes et les obstac les qui réduisent leurs avènement vers le marché Algériens restent de taille.

Mots Clés : Investissement étranger, lois sur l'investissement, garanties et incitations à l'investissement, investisseur étranger, restrictions et obstacles